

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٧٨

الأربعاء، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ٠٩/٥٥

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسييس (إكوادور)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): ألفت الآن انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ٧ من القرار من ١٢٧/٧٣، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذي أُتخذ في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال، المعنون "ثقافة السلام"، والذي يدعو رئيسة الجمعية العامة إلى عقد اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية العامة ليوم واحد، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، لإحياء اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام والترويج له.

تذكر الجمعية العامة أنها اختتمت، في الجلسة العامة الحادية والخمسين، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال. ولكي يتسنى للجمعية أن تشرع في الاجتماع العام رفيع المستوى، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ١٥ من جدول الأعمال.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ١٥ من جدول الأعمال والمضي فوراً باجتماع عام رفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام والترويج له؟

تقرر ذلك (المقرر ٧٣/٥٠٤ بء).

الاجتماع التذكاري بمناسبة اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): يشرفني حقاً ترؤس أول احتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. وأود أن أنوه بحركة بلدان عدم الانحياز فضلاً عن جميع الدول الأعضاء التي نهضت بإعلان هذا اليوم الدولي وأيدته. وتتطابق الرسالة غير المسبوق، التي بعثتها جميع الفروع الرئيسية للأمم المتحدة والتي استمعنا إليها في العرض الذي سبق هذه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-5006, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1911873 (A)



لا يمكننا استعادة الثقة في تعددية الأطراف إذا استبعدنا أولئك الذين نعمل لأجلهم، أولئك الذين يمكنهم، معنا نحن الدول، أن يوفرنا حلولاً ويتعهدوا بالتزامات. إن شعوبنا تتوق إلى الإدارة العالمية الشاملة. وهذا هو السبب في أن تقرب الأمم المتحدة إلى الشعوب وتقرب الشعوب إلى الأمم المتحدة ما فتئت أولوية مستمرة لفترة رئاسي. ولتحقيق ذلك، يجب أن نتعلم التواصل بصورة أفضل مع الأشخاص خارج هذا المبنى، وهو ما يقودني إلى نقطتي الثانية.

أود أن أسلط الضوء على إرث تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام لشعوبنا ودولنا. لقد أثرت المنظمة اتفاقات أساسية ذات طابع عالمي جعلت العالم مكاناً أكثر أماناً وأوفر صحة وأكثر عدلاً بمزيد من الفرص للجميع. وانبثق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي احتفلنا بالذكرى السنوية السبعين له في كانون الأول/ديسمبر، عن الجمعية العامة، شأنه في ذلك شأن الاتفاقيات والاتفاقات والإعلانات التي تشير إلى السلام وحقوق الإنسان والتنمية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وخلال العقود السبعة الماضية، ظلت الأمم المتحدة قوة مركزية في التسوية السلمية للنزاعات والخلافات. وأنقذت الأمم المتحدة أرواح الملايين. ولا توجد منطقة لم تساعد الأمم المتحدة على بناء السلام فيها. وتعمل بعثات حفظ السلام التابعة لها في بيئات قاسية، فيما توفر الحماية للسكان المدنيين وللأشخاص الأكثر ضعفاً. ويساعد الموظفون الذين يتم نشرهم في هذه البعثات في تعزيز السلام والمصالحة على أساس يومي. وقد حولت الأمم المتحدة مصير الجنس البشري على نحو لا يرقى إليه شك.

وبوصفها المنبر الرئيسي للحوار والاتفاقات بين الدول ذات السيادة، كان للأمم المتحدة أثرٌ مُجدٍ على صحة ملايين البشر وأمنهم ورفاههم وكرامتهم. ويكمن السعي المتواصل من

الجلسة، بصورة تامة مع تصميمنا على المحافظة على تعددية الأطراف وتعزيزها.

وسأتناول اليوم ثلاث نقاط أساسية. أولاً، سأتناول المسائل العالمية والتحديات التي تواجه تعددية الأطراف. في هذه الجمعية ذاتها، سمعنا أن تعددية الأطراف تتعرض للتشكيك وأنا نواجه نقصاً في الثقة في المؤسسات بصورة عامة، وفي الأمم المتحدة بشكل خاص. ذلك لأننا نعيش في عالم متزايد الاستقطاب والتجزئة، مع تزايد النزاعات والمشاكل التي تتطلب الحل، من الجوع إلى الأزمات الإنسانية، ومن تغير المناخ إلى الإرهاب. وهذا يتزامن مع ظهور الأشكال المتطرفة من النزعة القومية التي تشكك في صلاحية نظام دولي قائم على القواعد ووجوده في حد ذاته.

وهناك اليوم العديد من التحديات التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية وذات طابع متعدد الأبعاد. ونحن نعرف، على سبيل المثال، أنه لا يمكن لأي بلد أن يُفلت من الآثار المدمرة لتغير المناخ، الأمر الذي يشكل تهديداً وجودياً للبشرية ولكوكب الأرض. ويعيش ٦٥٠ مليون شخص في الفقر المدقع، في حين يعاني أكثر من ٨٢١ مليون شخص من الجوع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء في جميع البلدان، دون استثناء، ما زلن يعانين من أشكال متعددة من التمييز والعنف لجرد كونهن نساء.

وعلاوة على ذلك، فإن التوترات والنزاعات الجيوسياسية لم تختف. ولا تزال الحروب تودي بحياة الأبرياء - من النساء والفتيات والفتيان. وما زال الإرهاب قائماً، دون احترام الحدود أو الجنسيات أو السن أو الدين؛ ولا شيء يبرره. وفيما يتعلق بموضوع هذه الآفة، أود أن أكرر مرة أخرى ما أشعر به من أسى وتضامني مع حكومة وشعب سري لانكا ومع ضحايا المحرمات الإرهابية الفظيعة التي وقعت في عيد الفصح. وإنني أدين بشدة هذه الأحداث. وأود تكريس هذا اليوم الدولي وجهودنا لهم ولجميع ضحايا العنف.

أكثر إنصافاً وعدلاً. وثمة أهمية بالغة لمضاعفة الجهود الرامية إلى تحويل التزاماتنا إلى واقع، بما في ذلك القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وكفالة الرعاية الصحية والتعليم لجميع البشر وحماية البيئة وضمان السلام. ومن الضروري أيضاً أن نمد أيدينا أولاً إلى أكثر الناس ضعفاً واستبعاداً، والذين لا يزالون غارقين في عدم الثقة والخوف والفقر. ويجب أن نضمن أن تكون الأمم المتحدة في خدمة الجميع.

ومن أجل توسيع نطاق حوارنا، عقدت أمس منتدى سياسات غير رسمي لمناقشة أهمية تعددية الأطراف. وكانت المناقشات مفيدة للغاية، ولكننا خرجنا منها باستنتاج بارز بوجه خاص، في رأيي، ألا وهو، إننا إذا حققنا تقدماً ملموساً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن ذلك الواقع الملموس من شأنه أن يحسن بصورة مجدية حياة كل فرد على أرض الواقع وسيكون ذلك أقوى من أي خطب نلقيها في هذه القاعة.

فلنُظهر الشجاعة والالتزام بالتغيير وتحسين أساليب عملنا ليس على صعيد جودة مشاريع القرارات التي نعملها فحسب، ولكن أيضاً على صعيد تنفيذها. ولنُظهر الشجاعة من أجل تحقيق وتنفيذ الإصلاحات التي نتفق عليها. ولنكفل أن تعمل المنظمة وجميع هيئاتها بشكل متناغم كما لو كانت تروس كرونومتر. ولنعمل على دعم عملية تنشيط الهيئة الأكثر ديمقراطية وتمثيلاً - الجمعية العامة. ولنلتزم أنسب التدابير لتحديث هياكلها والعمل اليومي للدبلوماسية المتعددة الأطراف.

إننا سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في غضون سنتين فقط، مما سيتيح لنا فرصة فريدة لتعزيز المبادئ الأساسية للمنظمة، مثل إيجاد عالم خال من الحروب والجوع وتقل فيه المعاناة ويكون فيه جميع الناس أحراراً ويتمتعون بنفس فرص التنمية المتاحة ومستوى الرفاه.

ولدينا فرصة فريدة كي نرجح كفة العدالة تاريخياً. ويكمن الرد على العضلات التي تواجهنا في زيادة تعددية الأطراف

أجل التوصل إلى اتفاقات لتعزيز التعاون، مع احترام التنوع والاختلافات بين الدول الأعضاء، في صميم عملنا اليومي. وباتخاذ القرار ١٢٧/٧٣، أعادت الجمعية العامة تأكيد إيمان شعوبنا بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكررت التأكيد على أهمية تعددية الأطراف والقانون الدولي لتعزيز الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام الدائم والمستدام من خلال الدبلوماسية.

إن تعددية الأطراف ليست مجرد الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق وصون السلام والتنمية المستدامة، بل إنها أيضاً الوسيلة الوحيدة الممكنة لذلك. ويجب علينا إنهاء الاعتقاد الخاطئ بأن تعددية الأطراف تقوض سيادة الدول، في حين أنها، على العكس من ذلك، تعززها. وكما أقول دائماً فيما اضطلع بمهامي، داخل المنظمة وخارجها، وأقول ذلك مرة أخرى اليوم: إن أي بلد، مهما عظمت قوته، لا يمكنه وحده حل التحديات التي تواجهنا. ويشاطرنى معظم زعماء العالم هذا الرأي؛ وقد أعربوا عن ذلك في المناقشة العامة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ عندما دعوا إلى تشجيع بناء نظام دولي قائم على القواعد وإلى تعزيز منظماتنا. كما تحلى نفس ذلك الدعم للدبلوماسية المتعددة الأطراف خلال الاجتماع غير الرسمي بين سبعة رؤساء سابقين للجمعية العامة، والذي دعوت إلى عقده في شباط/فبراير. ومن الواضح أننا حققنا الكثير، ولكن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً.

ثالثاً، أشير إلى ضرورة إعادة تنشيط المنظمة وبناء الثقة في تعددية الأطراف، التي أدعو باسمها إلى العمل. إن بوسعنا، بل ويجب علينا، جعل المنظمة أقوى وأكثر فعالية. ومن اليوم فصاعداً، سيتيح لنا تاريخ هذا اليوم - ٢٤ نيسان/أبريل - فرصة سنوية لتقييم ما تقدمه المنظمة من إسهامات إلى الجنس البشري. وبغية تحقيق نتائج أفضل على الدوام، ثمة حاجة أساسية لأن تتمكن من الاعتماد على منظمة أكثر فعالية وشفافية ومرونة، تلي حقا طموحات الشعوب. ويجب علينا أيضاً بناء نظام دولي

”إن هذا الاحتفال الأول باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام يبرز جدوى التعاون الدولي في تحقيق الصالح العام. فعلى مدى ما يناهز ٧٥ عاماً، مكنت الترتيبات المتعددة الأطراف التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية من إنقاذ الأرواح، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان، وأخيراً وليس آخراً، ساهمت في درء الانزلاق نحو حرب عالمية ثالثة. وسواء تعلق الأمر بصياغة القانون الدولي أو بتعزيز المساواة بين الجنسين أو بحماية البيئة أو بالحد من انتشار الأسلحة الفتاكة والأمراض القاتلة، أثبتت تعددية الأطراف والدبلوماسية نجاحتهما في خدمة الشعوب في جميع أنحاء العالم. لكن هذا التعاون لا يمكن اعتباره أمراً مسلماً به. فالاحتفال بهذا اليوم الدولي الجديد يأتي في وقت تنوء فيه الجهود المتعددة الأطراف تحت وطأة النزاعات غير المحسومة، والتغير المناخي الجامح، وتفاقم أوجه عدم المساواة وغير ذلك من التهديدات.

”إن التكنولوجيات الحديثة تتيح فرصاً متنوعة، ولكنها تزيد أيضاً من احتمال حدوث اضطرابات في أسواق العمل وتقوض التماسك الاجتماعي والتمتع بحقوقنا. إننا نعيش مفارقة تتجلى في أن التحديات العالمية أكثر ارتباطاً، لكن مواجهتنا لها أكثر تجزؤاً. إننا نشهد عجزاً متزايداً في الثقة في الحكومات والمؤسسات السياسية والمنظمات الدولية، وتزايداً في الأصوات القومية والشعبوية التي تشيطن وتقسم. وهذا خطير للغاية في مواجهة تحديات اليوم، التي يعد العمل الجماعي ضرورياً لمواجهتها.

”وفي هذا السياق الصعب، فإننا بحاجة إلى التذكير بالطابع الاستعجالي الذي شعر به مؤسسو الأمم المتحدة وتنشيط أدوات المنظمة. وتستمر مبادئ العمل معاً،

والتعاون. ويمكن الرد على إزالة عدم الثقة في زيادة الفعالية والشفافية. ويمكن الرد على العنف في زيادة الدبلوماسية والحوار. ويمكن الرد على النزعة الانفرادية في زيادة التضامن والقيام بالمزيد من العمل الجماعي.

أخيراً، وبصفتي رئيسة الجمعية العامة، أود أن أؤكد للجميع أن هذه المهمة ستظل في صميم عملي: تحقيق مستويات متزايدة من الحوار والتعاون والتوافق في الآراء والعمل - والعمل في المقام الأول، لكفالة جعل العالم أكثر سلاماً وشمولاً وإنسانية وأقل تفاوتاً، ذاك العالم الذي ما فتئنا نحلم به على مدار ٧٣ سنة ولا يزال بإمكاننا إيجادها.

وفقاً للمادة ٧٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة المكتب التنفيذي لديوان الأمين العام، لكي تدلي ببيان باسم الأمين العام.

السيدة ريبيرو فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أنضم إلى الأعضاء في هذا الاحتفال المهم، الذي أعلنت الجمعية العامة عن تنظيمه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. إنه إضافة طيبة إلى برنامج عمل الأمم المتحدة. ولكن، بطبيعة الحال، فإن حقيقة أنه رُئي أن تحديد يوم كهذا أمر ضروري تعبر بقوة عن الحالة الراهنة لمشروعنا المشترك للتعاون الدولي. ومن ثم، فإن الوقت قد حان للتفكير المتعمق في تعددية الأطراف، فيما نواصل جهودنا الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والإعداد لسلسلة من المناسبات الرفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر ونتطلع إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، أود أن أنقل التحيات الحارة من الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ويسرني أن أدلي بالرسالة التالية بالنيابة عنه:

الوقت المحدود المتاح لدينا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ومن أجل تمكين جميع المتكلمين الواردة أسماؤهم في قائمة المتكلمين من إلقاء بياناتهم، ينبغي أن تقتصر البيانات في الجلسات العامة على ثلاث دقائق عند التكلم بصفة وطنية وخمس دقائق عند التكلم بالنيابة عن مجموعة، كما أعلنت في رسالتي المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩.

كما يذكر الأعضاء، دعت الجمعية العامة، في قرارها ٣٢٣/٧١، المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إلى التقيد الصارم من جانب كل متكلم بالحدود الزمنية المحددة في الجمعية العامة، ولا سيما خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى. يتم تشجيع المشاركين الذين لديهم بيانات أطول على قراءة نسخة أقصر من نصهم وتقديم بياناتهم الكاملة إلى الأمانة لنشرها على البوابة الموفرة للورق.

وأيضاً وفقاً للقرار ٣٢٣/٧١، يوصى بإعمال مبدأ "البروتوكول محل احترام من الجميع" الذي يشجع المشاركون بمقتضاه على تجنب إيراد العبارات البروتوكولية النمطية في كلماتهم. مع الأخذ في الاعتبار المهلة الزمنية، وأود أن أناشد المتكلمين تقديم بياناتهم بوتيرة معقولة حتى تتم الترجمة الشفوية إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الست بشكل صحيح.

وأطلب تعاون جميع المتكلمين من أجل مراعاة الحدود الزمنية للبيانات، بحيث يمكن سماع ما يقرب من ٨٠ متكلماً مدرجين في القائمة في الوقت المناسب.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خورخي أريثا، وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية لجمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي سيتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

السيد أريثا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتمكن من مخاطبة الجمعية العامة بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وأن أقول إننا قد نجحنا. أقول هذا

ولكن يجب أن تأخذ التفاصيل بعين الاعتبار علمنا سريع التغير. ونحن بحاجة إلى التزام أقوى بنظام قائم على القواعد، مع وجود أمم متحدة فعالة في صلبه. كما أننا بحاجة إلى شبكة متعددة الأطراف، بالتعاون الوثيق بين المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك مصارف التنمية. ولأن الحكومات والمنظمات الدولية لا تستطيع أن تفعل ذلك بمفردها، فنحن بحاجة إلى تعددية الأطراف الشاملة، التي تمتد جذورها في شراكات مع مجتمع الأعمال والمجتمع المدني والبرلمانات والمجتمعات الأكاديمية والخيرية وأصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما الشباب.

"لكن لا يكفي أن نشيد بفضائل تعددية الأطراف. بل يجب أن نثبت قيمتها المضافة. كما أنه من غير المقبول تجاهل المشككين؛ بل يجب علينا أن نظهر أن تعددية الأطراف يمكن أن تستجيب للقلق العالمي، وأن ترسي عولمة عادلة تنهض بالجميع. ويحدد ميثاق الأمم المتحدة الطريق، برؤيته المتمثلة في شعوب وبلدان تعيش في حسن جوار، وتدافع عن القيم العالمية وتعترف بمستقبلنا المشترك. إن تعزيز تعددية الأطراف يعني تعزيز التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء عالم أكثر أمناً وعدلاً للأجيال القادمة. وهذا الالتزام مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى، من الأمم المتحدة ومن القادة والمواطنين في كل مكان".

هذه هي نهاية رسالة الأمين العام. وأتطلع معه إلى مواصلة العمل مع أعضاء الجمعية صوب تحقيق الأهداف التي نشاطها ونعتز بها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيسة الديوان على بياغها.

وقبل أن نواصل، أود أن أناشد جميع المتكلمين أن يجعلوا مداخلاتهم مختصرة وموجزة، من أجل الاستفادة القصوى من

لذلك، فإن اليوم الدولي الذي نحتفل به اليوم، يشكل وسيلة لتعزيز قيم منظمتنا، ولإعادة تأكيد إيمان شعوبنا بصحة المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق، ولإعادة تأكيد أهمية وصحة تعددية الأطراف والقانون الدولي، وتحقيق تقدم صوب الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام الدائم والمستدام من خلال الدبلوماسية.

إننا نعيش اليوم في عالم يواجه تهديدات وتحديات متعددة ومعقدة وناشئة للسلام والأمن الدوليين، ونعتقد أنه يجب معالجتها بشكل مشترك كأعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي ومن خلال تعددية الأطراف، في إطار القدرة على إحراز تقدم من خلال العمل سوياً. وفي العلاقات الدولية، لا يمكن تطبيق الكيل بمكيالين على موضوعات مهمة مثل أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية والإرهاب وتغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي هذه المجالات يجب أن تصبح التعددية راسخة. ويجب أن نعمل معا بطريقة منسقة للوصول إلى الأهداف المقدسة التي تتطلبها البشرية في عالم اليوم.

وفي هذا السياق، تغتنم الدول الأعضاء في الحركة هذه الفرصة لتكرار التعبير عن قلقها العميق ومعارضتها القوية للاتجاه المتزايد إلى اللجوء إلى الأحادية والتعسف والتدابير المفروضة من جانب واحد، الأمر الذي يقوض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ككل، بما في ذلك استخدام القوة والتهديد باستخدامها، وكذلك استخدام الضغط والتدابير القسرية الانفرادية كآلية لتحقيق الأهداف السياسية على المستوى الوطني.

ولذلك، فإننا نحدد عزمنا على مواصلة العمل من أجل إنشاء عالم متعدد الأقطاب من خلال تعزيز تعددية الأطراف والدبلوماسية المتعددة الأطراف ومن خلال الأمم المتحدة والعمليات المتعددة الأطراف، باعتبار أن هذه الأطر هي الأنسب للحفاظ على مصالح بلداننا وحل المشاكل التي تؤثر

لرئيسة وفريق الأمانة العامة. ولدنيا الآن يوم للاحتفال بتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، وهذا أمر ضروري، لا سيما الآن.

واسمحوا لي الآن أن أقرأ البيان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

هناك ١٢٠ دولة عضوا تشكل حركة عدم الانحياز. وتخطب دولنا وشعوبها الجمعية العامة في هذا الاجتماع التاريخي الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي الأول لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. ونشكر الرئيسة على عقد هذا الاجتماع وعلى جهودها المستمرة طوال فترة ولايتها لجعل الأمم المتحدة مهمة مرة أخرى بالنسبة لجميع الشعوب، مما يعني بالضرورة ضمان أن تكون لدينا تعددية أطراف قوية وفعالة للتصدي الجماعي للقضايا العديدة والمعقدة التي تواجه العالم اليوم.

ونرحب أيضاً بالسيدة ماريا لويثا ريبيرو فيوتي رئيسة دويان الأمين العام، وغيرها من كبار الممثلين في القاعة اليوم.

لطالما اعتبرت حركة بلدان عدم الانحياز أن هناك حاجة ملحة لتعزيز تعددية الأطراف وعمليات صنع القرار المتعددة الأطراف والدفاع عنها وتعزيزها من خلال التقيد الصارم بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة المقدس. ولهذا السبب، بعد عقد اجتماع في ٢٦ أيلول/سبتمبر، على هامش الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، والمشاركة في مناقشات صريحة بشأن ضرورة الدفاع عن مقاصد ومبادئ الميثاق، إعتد وزراء الدول الأعضاء في الحركة بالإجماع إعلاناً سياسياً قررنا فيه الشروع في مشاورات مع كامل الدول الأعضاء في المنظمة للاحتفال بهذا اليوم الدولي الهام، الذي نحتفل به اليوم بعد اعتماد القرار ١٢٧/٧٣، الذي قدمناه واعتمدناه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ولهذا السبب أكرر القول بأننا قد نجحنا.

لتهديدات أولئك الذين يسعون هنا اليوم إلى النيل من حقوق وامتيازات عضو كامل العضوية في المنظمة، مثل فنزويلا. وينبغي للجمعية العامة ألا تسمح باستخدام الأمم المتحدة لمعالجة المسائل الثنائية، ناهيك عن استغلالها كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من أجل دمج سلطاتها الوطنية وممثليها الدبلوماسيين بوصم عدم القانونية.

وينبغي أن نتذكر أن رئيس الولايات المتحدة أعلن في أيلول/سبتمبر، من على هذا المنبر المقدس ومن هذا المحفل لتعددية الأطراف، عن فرض تدابير قسرية وانفرادية ضد بلدي وبلدان أخرى (انظر A/73/PV.6). وهذا أمر ينطوي على الإقصاء. إن تلك الدولة العضو تقوم بدور تحاشي لتعددية الأطراف. وهي تستبعد نفسها من السعي لتحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

فقد قرر مايك بنس، نائب رئيس الولايات المتحدة، قبل أسبوعين في مجلس الأمن (انظر S/PV.8506)، ألا يقتصر على اتخاذ تدابير انفرادية باسم الحكومة بغية فرض إجراءات حظر وإغلاق وحصار للتسبب في معاناة الدول فحسب، بل كذلك لفرض دكتاتورية الولايات المتحدة على الأمم المتحدة بدعوة حكومات الدول الأعضاء بلا حجل إلى استبعاد أو عدم الاعتراف بحقوق دول كاملة العضوية، مثل فنزويلا. وذلك أيضا أمر إقصائي وغير مقبول.

إنه لا يمكن جعل تعددية الأطراف تنحني في مواجهة الضغط والابتزاز والاستخفاف بميثاق الأمم المتحدة في حد ذاته من الداخل. ونعرب عن تضامننا مع بلدان مثل كوبا، التي يتم إخضاعها مرة أخرى للقوانين السابقة، التي استخدمت لفرض وتعزيز الحصار الذي تحمله شعبها لأكثر من ٦٠ سنة. ونعرب عن تضامننا مع بلدان مثل إيران، التي يتم شلها بالتدابير الانفرادية غير القانونية التعسفية التي تعاقب تلك الدولة وتُخضع إرادة حكومتها وأغلبية شعبها.

على البشرية عن طريق الحوار والتعاون. إن القانون الدولي والدبلوماسية وتعددية الأطراف هي الركائز التي يجب علينا أن نحقق، من خلالها واستنادا إليها، التغييرات العظيمة التي تحتاج إليها البشرية.

في الختام، وإذ نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الرابعة والستين لمؤتمر باندونغ التاريخي، الذي أرسى أسس إنشاء حركة بلدان عدم الانحياز، ندعو أعضاء المجتمع الدولي، من على هذا المنبر ذاته لتعددية الأطراف ومن قاعة الجمعية العامة هذه ذات الدلالات الرمزية، إلى مشاركة بلدان الجنوب في جهودنا من أجل تحقيق ركائز المنظمة الثلاث - السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. فلنكن مدافعين عن تعددية أطراف ودبلوماسية فعاليتين من أجل السلام لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

أود الآن أن أضيف بعض التعليقات الموجزة بصفتي الوطنية. إن فنزويلا، كما يعلم الأعضاء، بلد يؤمن بالحاجة إلى إيجاد عالم متعدد المحاور، يوجد فيه توازن بين القوى ولا يسعى فيه بلد إلى الهيمنة على آخر. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف والتسامح واحترام تنوع النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يجب أن تتفاعل وتتعايش في العالم. ولذلك، فإننا نسلط الضوء على دور الأمم المتحدة بوصفها أسمى تعبير عن تعددية الأطراف، التي، كما نص عليه ميثاقها التأسيسي في ديباجته، تجمع بين شعوب الأمم المتحدة كافة. فهي ليست ناديا للأصدقاء، بل محفلا للجميع، حيث يتجسد تنوع البشرية الواسع في تعدديتها.

ولذلك، يجب علينا أن نعيد التأكيد في هذه المناسبة على الصلاحية الكاملة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة - المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم التدخل في مسائل تقع أساسا ضمن الولاية الداخلية للدول. وينبغي أن تكون تلك المبادئ بمثابة دليل للتصدي

وإلى الشرق منا، يشارك مبعوثنا الخاص الجديد إلى أفغانستان في نهج إقليمي متعدد الأطراف لتحقيق السلام والاستقرار، بينما استضيفنا، قبل يومين، رئيس وزراء باكستان لإجراء محادثات بشأن اتباع نهج متعدد الأطراف لتحقيق الاستقرار الإقليمي ومكافحة الإرهاب.

وإلى الشمال منا، تجمع مسؤولون كبار من الدول المطلة على بحر قزوين في الأسبوع الماضي لتفعيل الاتفاقية التاريخية متعددة الأطراف بشأن المركز القانوني لبحر قزوين، التي أبرمناها في عام ٢٠١٨، بعد حوالي ٢٢ سنة من المفاوضات. وفي الوقت نفسه، نحرز تقدما على صعيد التكامل الاقتصادي، بما في ذلك من خلال الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية المتعدد الأطراف.

وإلى الجنوب منا، يَسْرنا عملية ستوكهولم بشأن اليمن وكذلك اقترحنا عقد منتدى إقليمي للحوار في منطقة الخليج الفارسي كنهج متعدد الأطراف شامل للجميع من أجل التعاون وتسوية المنازعات.

وعلى الصعيد العالمي، تثبت ١٤ تقريراً للوكالة الدولية للطاقة الذرية التزامنا بخطة العمل الشاملة المشتركة، وهي اتفاق متعدد الأطراف نُصَّ عليه في قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد أوفينا بوعدنا على الرغم من عدم توفير المشاركين الغربيين في خطة العمل للمكاسب الاقتصادية التي وعدوا بها شعبنا في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة غير المشروع والأحادي الجانب من الخطة.

ولست بحاجة إلى سرد السياسات الانفرادية غير القانونية الواسعة للإدارة الأمريكية تجاه بلدي والمنطقة وبقية العالم، كما سمعنا من وزير خارجية فنزويلا، ولكن هذه مجرد لحة عنها: فرض التشريعات المحلية خارج الحدود الإقليمية؛ الاستهتار بالاتفاقات الدولية ورفض أوامر محكمة العدل الدولية؛ والتصنيف التعسفي للقوات المسلحة لدولة ذات سيادة كمنظمة إرهابية؛ وتأجيج

نختم بياننا بدعوة الجمعية العامة إلى إعادة التأكيد، بصوت واحد، على المعنى والغرض والسبب وراء إنشاء منظمنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري حماية الصلاحية القانونية لحقوق جميع الدول الأعضاء في هذا المحفل. فلندافع عن الروح المتعددة الأطراف لميثاق الأمم المتحدة. ولندافع عما نسميه بالدبلوماسية من أجل السلام. إن الرئيس نيكولاس مادورو يتعهد الدبلوماسية البوليفارية من أجل السلام - وهي من بنت أفكار القائد هوغو تشافيس.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنگليزية): ظلت إيران تدعو منذ فترة طويلة إلى تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل تحقيق السلام. وقد جئت هنا اليوم للبرهنة على أن هذه الجهود الدبلوماسية الجماعية لم تعد الخيار الحكيم، بل هي الحل الوحيد. وإذا كانت هناك أي لحظة أحادية القطب في السياسة الدولية، فإن تلك اللحظة أصبحت من الماضي بكل تأكيد. فجميع التحديات التي تواجهنا، من البيئة إلى الأمن، عالمية في طبيعتها ونطاقها. ومن ثم، فإن أي حل يجب أن يكون عالمياً ومتعدد الأطراف. وما فتئ بلدي يظهر التزامه بتعددية الأطراف بوصفها ركيزة السياسة الخارجية القوية. ويكفي إجراء استعراض موجز لمشاركاتنا الديمقراطية في الأسابيع الماضية فقط لتوضيح ذلك الأمر بشكل جلي للغاية.

فإلى الغرب منا، تجمع رؤساء برلمانات البلدان المجاورة للعراق في بغداد خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي لاستكشاف نهج جديد شامل للجميع حيال المشاركة الإقليمية المتعددة الأطراف، في الوقت الذي قُدت فيه وفدا إلى دمشق وأنقرة، في الأسبوع الماضي، لمواصلة تعاوننا مع سورية وتركيا وروسيا بشأن مسار أستانا المتعدد الأطراف.

الآلية بلا منازع للتصدي بفعالية لجدول الأعمال الدولي والإطار المناسب للتعاون بغية تعزيز نظام سلمي أكثر عدلا وإنصافا للجميع.

وفي هذا الصدد، فقد حان الوقت لإعادة تأكيد التزام بنما بتعددية الأطراف وبتلك المبادئ في منعطف هام بصورة خاصة حيث الجهود الجماعية الرامية إلى معالجة الخطة العالمية ليست ضرورية فحسب، بل حاسمة. وتنطوي تعددية الأطراف على تحديات مختلفة، وهي تزداد تعقيدا، ولكننا ينبغي أن نكون متفائلين. فإنجازات المنظمة في السنوات الخمس الماضية تؤكد مجددا مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛ وخطة عمل أديس أبابا؛ والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين؛ والدعوة إلى العمل التي وجهها مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة؛ والالتزام المشترك بالتصدي على نحو فعال لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها؛ وخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ ومعاودة عدم انتشار الأسلحة النووية، كلها جهود هامة تبين أن النظام المتعدد الأطراف القائم على إرادتنا الجماعية، هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

وكما ذكرت من قبل، فإننا ندرك الطابع المعقد للسياق العالمي والتهديدات المتزايدة التي تشكلها النزاعات في مختلف المناطق، مما يهدد السلم والأمن الدوليين. فالإرهاب والتطرف وكراهية الأجانب والاتجار بالمخدرات والأزمات الإنسانية، بما في ذلك الهجرات الجماعية، وتغير المناخ، وانتهاك حقوق الإنسان اختبار لفعالية الأمم المتحدة، وبالتالي فإنها تتطلب عزمنا وإرادتنا السياسية للتصدي لها، مع إعطاء الأولوية دائما لثقافة السلام. ومع ذلك، لعل التحدي الأكبر الذي يواجه تعددية الأطراف اليوم هو كفالة احترام المساواة بين الدول والإقرار بها، حتى عندما

التطرف من خلال الحروب الانفرادية المتهورة والعبثية والأبدية؛ وتوفير الحماية الانفرادية للعمالء رعاة الإرهاب من تبعات جرائم الحرب التي ارتكبوها؛ والاعتراف الانفرادي بعمليات الضم غير القانونية والعنصرية. كما لو أن ذلك الخروج على القانون لم يكن كافيا، فإن الولايات المتحدة تعاقب أيضا أولئك الذين يسعون إلى الوفاء بواجباتهم المتعددة الأطراف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٦) - الذي يدعو إلى تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إيران. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي يعاقب فيها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بلدانا على احترامهما لقرار من قرارات مجلس الأمن. وهذا أمر غير مسبوق.

وللدفاع عن تعددية الأطراف، لا بد أنت تقوم بجرمان الولايات المتحدة من أن تجني أي منفعة متصورة من نهجها الانفرادي غير القانوني ونرفض رفضا صارما أي ضغط تفرضه على الآخرين لانتهاك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وتعددية الأطراف بوجه عام. ورفضنا للنهج الانفرادي، من مسؤوليتنا أن نسائل على نحو جماعي أي حكومة، مهما كانت قوتها، عن الآثار التدميرية لأعمالها الانفرادية.

السيدة نافارو (بنما) (تكلمت بالإسبانية): اسمحو لي

أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيسة، باسم بنما، على تنظيم هذا الاجتماع التذكاري الرفيع المستوى الأولي بمناسبة اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، التي تشكل في حد ذاتها جوهر الأمم المتحدة وتجسد الطابع الشامل للركائز التي تسترشد بها أعمال منظمنا وهي: التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان.

وباعتبار بنما بلدا للحوار والتوافق في الآراء، فإنها تؤيد بقوة دور الأمم المتحدة بوصفها تجسيدا لتعددية الأطراف. وباعتبار بنما من البلدان المؤسسة للأمم المتحدة، فإنها تحترم، منذ البداية، مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونرى في تعددية الأطراف

وأود أن أختتم بياني بتجديد التزام بنما بنظام متعدد الأطراف أقوى يقوم على المبادئ التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة.

السيد خليل (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن إدانة حكومة بلدي للهجمات الإرهابية بالقنابل في سري لانكا يوم الأحد الماضي، التي أدت إلى مقتل ما يزيد على ٣٥٠ من الأشخاص الأبرياء وجرح الكثيرين. إن ملديف، بوصفها أحد أقرب جيران سري لانكا، ستقف دائما جنبا إلى جنب مع حكومة سري لانكا وشعبها الصديق. والواقع أنني، قبل الحجيء إلى نيويورك، قمت بزيارة إلى كولومبو بصفتي المبعوث الخاص للرئيس إبراهيم محمد صولح وأكدت لحكومة سري لانكا تضامننا في هذه الفترة الحرجة لحالة الطوارئ الوطنية والضيقة.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الهام للاحتفال باليوم الدولي الأول لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

وما من شك في أننا نحتفل بهذا اليوم في لحظة مواتية للغاية. ولم يسبق أن تعرضت تعددية الأطراف لمثل هذا الضغط الهائل الذي نشهده الآن. وتعمل النزعة السلطوية الشعبوية على تسخير تزايد الأحادية القومية المتطرفة والتحيزات العنصرية والدينية. وتسعى تلك الإيديولوجيات إلى قمع المبادئ التي أنشئت عليها الأمم المتحدة وازدهرت خلال العقود السبعة الماضية.

وكان الانضمام إلى الأمم المتحدة أول قرار من قرارات السياسة الخارجية التي اتخذتها ملديف بعد حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦٥. وكنا مقتنعين آنذاك كما نحن الآن، بأن التحديات المشتركة التي نواجهها تتطلب حلولاً يتم التوصل إليها على الصعيد العالمي. وليس بوسع أي من البلدان مهما كان كبيرا وقويا، أن يضع حدا لتغير المناخ بمفرده - ويتطلب

تكون مجتمعاتنا متنوعة ومتباينة. فمن خلال الجهود المتعددة الأطراف، ما من نهج انفرادي يمكن أن تكون لها الأسبقية على الصالح العام.

وفي عام ٢٠١٥، عندما اعتمدنا خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة بتوافق الآراء، التزمنا باتفاق سيحول عاملنا - ولن يتحقق ذلك إلا بتجديد تعددية الأطراف، استنادا إلى المبادئ التي تعزز الاستدامة على الصعيد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

والتحديات التي يشكلها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتطلب أيضا أطرا جديدة للتعاون. كما يتطلب تعزيز تعددية الأطراف حيزا أكبر لمشاركة البلدان النامية، لا سيما في الحوكمة العالمية. وعلاوة على ذلك، وإذ نأخذ في الاعتبار أهمية المشاركة الفعالة للنساء والشباب في جميع جوانب جدول الأعمال العالمي، يجب علينا أن نضاعف جهودنا بغية توسيع نطاق الدور البناء الذي يمكن للنساء والشباب الاضطلاع به، ويجب علينا الحفاظ على التزام شامل ومستمر بالتمكين.

والمنظمة مُطالبة بأن تكون بانية للسلام. وبتلك الرؤية، يجب أن ننقل على وجه الاستعجال من الحوار إلى العمل. وينبغي أن نركز على ما يوحدنا لا على ما يفرقنا. وقد اقترحت خارطة طريق أولية للنظر فيها في أيلول/سبتمبر المقبل، يتطلب فيها المناخ وأهداف التنمية المستدامة وتمويل التنمية والتغطية الصحية الشاملة أن نبدأ من دبلوماسية الحوار وأقصى قدر من الالتزام السياسي ونعززهما. ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة ستكون مقتدرة ومهمة للناس على نحو ما تتوقعه منها الدول.

وستواصل بنما، بوصفها البلد المضيف للعديد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، دعم جميع تلك الجهود والالتزام الحازم للأمين العام بتجديد بيت تعددية الأطراف هذا، حتى يتنسى للمنظمة أن تصير أكثر فعالية وكفاءة.

أقلية الأقوياء وحدها. ولا يزال ميثاق الأمم المتحدة يعدُّ إلى اليوم أهم المعاهدات المتعددة الأطراف المنظمة للعلاقات بين الدول. وقد تطورت منظومة الأمم المتحدة برمتها لتصبح إطارا شاملا لتعددية الأطراف في جميع جوانب الحياة الدولية تقريبا، بما في ذلك السلام والأمن والتنمية. ولا بديل أفضل لمجموعة موحدة من القواعد والالتزام بها على الصعيد العالمي. وذلك أمر بديهي بالنسبة للبلدان الصغيرة. ومن الضروري احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية.

وإذ نعوّل على الإطار المعياري الذي تمثله الأمم المتحدة، فإنه يعزز أمننا العام والأمن واحترام حقوق الإنسان ورفاه مواطنينا، فضلا عن تعزيز التنمية الاقتصادية. ولذلك السبب أيضا، أصبح الدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد أحد أولوياتي بصفتي وزير الخارجية. بل أقول أن النظام الدولي القائم على القواعد يعدُّ أيضا أحد أفضل البدائل الممكنة للقوى العظمى. وتؤثر علينا جميعا التحديات العالمية مثل تغير المناخ والجرائم الحاسوبية والإرهاب والنزاعات والأزمات الإنسانية والهجرة، وما من بلد يستطيع التصدي لها بمفرده.

وأصبحت المعايير والمؤسسات التي واصلنا بناءها على مدى عقود من الزمن عرضة لضغوط متزايدة. وأصبح دور الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية مشكوكا فيه الآن. ويستمر الطعن أيضا في المعاهدات الدولية ويتم تفسيرها على نحو يعرّض للخطر إمكاناتها ومكاسبها المحققة.

وليس ثمة ميدان تم الإعراب فيه عن هذا الاتجاه السلبي بصورة أكثر وضوحا - أو أكثر خطورة - من تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. ومن الأهمية بمكان وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، يجب علينا إعطاء أولوية قصوى لضمان وتعزيز الهياكل القائمة لتحديد الأسلحة، والتي أدت مهمتها أفضل ما يكون، في غضون الأشهر والسنوات القادمة.

منا ذلك أن نعمل معا لتحديد أفضل السبل الممكنة لمضي البشرية قدما.

ولا يسع أي بلد بمفرده أن يمنع أو يضع حدا للتطرف العنيف والإرهاب. وتتطلب منا الهجمات مثل التفجيرات التي وقعت في سري لانكا، العمل الجماعي. بل إن جميع التحديات الرئيسية تقريبا تتطلب منا جميعا أن نعمل معا ونتوصل إلى توافق في الآراء، وألا نسمح بتخلف أحد أو بلد عن الركب. وتبين لنا ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولن تؤدي عزلة أي من البلدان من المجتمع الدولي إلا إلى ضعفه وإفقاره وعجزه عن تلبية تطلعات شعبه. وتبين العشرون عاما من الأزمة التي شهدتها العالم خلال الفترة ١٩١٩-١٩٣٩ أن الانعزالية والقومية المتطرفة تؤديان حتما إلى النزاعات والحرب.

لذا، فلنجدد تعهدنا بدعم وتوطيد قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ونبذ التحيز بجميع أشكاله، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشار هذه الأيديولوجيات الخطيرة، فضلا عن تعزيز المصالح المشتركة للبشرية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تيمو سويني، وزير خارجية جمهورية فنلندا.

السيد سويني (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، وتفاينكم في هذا الموضوع الهام.

وأؤيد البيان الذي سيبدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن الأمم المتحدة هي أساس تعددية الأطراف الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد. ولا شك أن الحلول المنبثقة عن الحوار الذي تشارك فيه جميع الجهات الفاعلة المعنية بطريقة مجدية هي أكثر فعالية واستدامة من تلك التي تتوصل إليها

موضوع هام بالنسبة لمجموعتنا. وسأبدأ بتقديم لمحة تاريخية موجزة عن الدور المحوري لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل أفريقيا.

نحن نعلم أنه قبل قرون من استعمار أفريقيا، قامت وفود دبلوماسية وتجارية من أفريقيا بزيارة عواصم العالم لتعزيز العلاقات التجارية وبناء التحالفات. وتبين السجلات أن السفراء الأفارقة قاموا بزيارة عدد من بلاطات العالم منذ القرن الثالث عشر، حيث أذهلوا في بعض الأحيان العديد من نظرائهم من حيث إجادة عدة لغات والإلمام بالعديد من الثقافات. وتلك الحالات المبكرة للدبلوماسية الأفريقية، في حين أنها تعود إلى ما قبل نظام الدولة لقومية الحديثة، تبين بوضوح أن التعددية والدبلوماسية كانتا منذ وقت طويل أدوات أساسية تطورت بها شعوبنا ودافعت عن مصالحها. الاتحاد الأفريقي قائم على الاعتقاد بأن تعددية الأطراف يمكن أن تسهم في تهيئة عالم ذي صلة بجميع الشعوب ويعود عليها بالنفع، وبأن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد ضروري في نهاية المطاف لضمان السلام والازدهار للجميع.

وفي فترات أقرب عهدا، قطعت أفريقيا خطوات كبيرة صوب توثيق وزيادة وتحسين الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وتجدر الإشارة إلى بعض هذه المبادرات، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي سوق قاري طموح للسلع والخدمات، وحرية تنقل الأشخاص والاستثمارات، وصندوق الاتحاد الأفريقي للسلام، وهو مبادرة جريئة تنفذ بصورة كاملة وتشكل عنصرا محوريا من عناصر القدرات الأفريقية للسلام والأمن. أقول هذا كله لكي أشدد على أن تعددية الأطراف والدبلوماسية هي أساس التحول في أفريقيا. وكما أكدت للتو، فإن تاريخنا الطويل، كمجموعة، قد أظهر لنا أهمية تعددية الأطراف والدبلوماسية، ومن هذا المنطلق نؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على قيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

فالعالم ليس ثابتا، ونحن بحاجة إلى قواعد وأنظمة جديدة متعددة الأطراف. ولا يزال الذكاء الاصطناعي والرقمنة يغيران العالم بوتيرة أسرع مما نعلم. ولكي نستفيد من الفرص التي توفرها هذه التكنولوجيات الجديدة والتصدي لتحدياتها، فإننا بحاجة إلى تعزيز التعاون بيننا أكثر من ذي قبل لوضع قواعد جديدة يتفق عليها الجميع.

ولكي يكون لدينا نظام فاعل لتعددية الأطراف، فنحن بحاجة أيضا إلى ضمان فعالية مؤسساتنا قدر الإمكان. وينبغي أن نواصل السعي لجعل النظام الحالي أكثر فعالية وعدلا. وأود في ذلك الصدد، أن أثني على الإصلاحات التي أطلقها الأمين العام غوتيريش. وتقتضي التعددية الفعالة أن تتسم الأمم المتحدة بالشفافية والكفاءة والخضوع للمساءلة.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية الشراكات - ليس بالمعنى التقليدي بين الدول فحسب - بل أيضا بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة من غير الدول.

وقد اتخذت فنلندا خيارا واعيا بالعمل من أجل نظام عالمي قائم على سيادة القانون، وليس على أساس قانون الحكام أو الأقوياء. وما تزال حقوق الإنسان والمشاركة الاجتماعية المتساوية للجميع تشكّلان إحدى أهم القوى الدافعة لجهودنا الإنمائية. ولا شك أن القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد هما أساس الرخاء في بلدنا وركيزة أمننا.

وما زلنا ملتزمين التزاما ثابتا بتعددية الأطراف، ونحن على استعداد للعمل مع جميع الحاضرين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا، التي ستتكلّم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيدة روغواييزا (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية بشأن

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي الختام، فإن المجموعة تشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع العام الهام، التي أتاحت لنا فرصة للتفكير في أهمية ومزايا تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. ولتطمئنين إلى أن لكم في المجموعة الأفريقية حليفا قويا في النهوض بالحلول العملية لتعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي، بما في ذلك خطة الأمين العام للإصلاح. إننا مدينون لكل شعوبنا بتحقيق نتائج ملموسة تعود بالفائدة على حياتهم. الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي أليدا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الهام اليوم، وأيضا على المنتدى غير الرسمي للسياسات أمس، الذي قيل لي أنه كان جلسة مثمرة جدا.

أود أن أبدأ بملاحظتين. الأولى هي أن هذه أوقات صعبة بالنسبة لأنصار النظام الدولي القائم على القواعد. والثانية، التي تأتي كأثر جانبي إيجابي، هي أن حالة تعددية الأطراف لم تلق اهتماما أكبر من الذي تلقاه اليوم. أظهرت المناقشة العامة في السنة الماضية تأييد كاسح ليس فقط للحفاظ على النظام المتعدد الأطراف ولكن لزيادة تعزيزه. إن مناسبات كاجتماع اليوم والغد، والذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في العام المقبل بدرجة أكبر، تتيح فرصة هائلة لإشراك مواطنينا بصورة جماعية في تشكيل تعددية الأطراف والأمم المتحدة حجر الزاوية فيها - تعددية أطراف تحقق للجميع كفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

وبخلاف تجاربنا وتطلعاتنا القارية، فإن ما نراه اليوم هو أن تعددية الأطراف عند مفترق طرق، على نحو ما أكد الكثيرون. ومن المفارقات أننا، مع تعقد القضايا وتنامي الدعوات إلى استجابات عالمية، نشهد تزايد في الهجمات على النظام المتعدد الأطراف ومؤسساته. وبالنظر إلى هذه الحالة، لا شك في أنه ينبغي لنا جميعا الدفاع عن تعددية الأطراف. ويجب أيضا تعزيز الأمم المتحدة للتعامل مع التحديات العالمية المعقدة، وليس هناك محفل أفضل للقيام بذلك من هنا، في صميم التعددية. وتسلم المجموعة الأفريقية بأن التحديات المعاصرة في النظام الدولي تتطلب أيضا إعادة تنشيط النظام المتعدد الأطراف. تغير المناخ والإرهاب والفقر وعدم المساواة، كلها تحديات تتجاوز فرادى الدول. الانعزالية والحماية قد تكتسب مؤقتا شرعية وطنية، لكن التاريخ أثبت أن هذه الاستراتيجية لم تتوفر لها أبدا مقومات البقاء في الأجل الطويل.

(تكلمت بالفرنسية)

أود الآن أن أقول بضع كلمات بالفرنسية. تتوقف حيوية وفعالية تعددية الأطراف على قدرتها على التمكين من إقامة حوار حقيقي فيما بين الدول. وفي هذا السياق، فإن تعدد اللغات جزء من أسس التعددية الفعالة. وعلينا المحافظة على توازن من أجل الكرامة والمساواة للجميع. ويجب أن تتوفر لكل بلد نفس الفرص للمشاركة في المداولات والوصول إلى المعلومات باللغات الرسمية للأمم المتحدة. إن التمثيل المناسب، لغويا وجغرافيا على السواء، فضلا عن المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة، هي شروط للثقة في النظام المتعدد الأطراف الذي واصلنا تهيئته حتى يومنا هذا. لا يمكننا تنشيط تعددية الأطراف دون ترسيخ التعددية اللغوية في سير العمل اليومي للأمم المتحدة. إن المجموعة الأفريقية ملتزمة بتنوع اللغات والثقافات.

وأكثر مرونة، الأمر الذي حقق بالفعل نتائج إيجابية. وفي هذا السياق، نودّ أيضاً أن نشدد على أهمية تعدّد اللغات، الذي هو أحد القيم الأساسية في كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وعليه، ينبغي ألا نشعر بالرضا، بل ينبغي أن نتطلع إلى الأمام وأن نضع هذه المنظمة في وضع يتيح لها أن تكون قادرة على التصدي على نحو ملائم لأي من الأزمات أو التحديات المعقدة التي قد تنشأ في المستقبل. إن الاتحاد الأوروبي والدول الـ ٢٨ الأعضاء فيه ستواصل الإسهام بنصيب عادل في المنظمة، كما فعلت في الماضي، لكي تتمكن من مواصلة أداء دورها باعتبارها العمود الفقري للنظام المتعدد الأطراف. إن كمية الأزمات والتحديات وتعقيدها ستزداد في المستقبل.

وفي الختام، ستكون الذكرى السنوية الخامسة والسبعين التي تحلّ في العام القادم فرصة فريدة لنُري مواطنينا، وجيل الشباب على وجه الخصوص، فوائد التعددية والسبب في أنها لا تزال ذات صلة بالحياة اليومية. ويجب علينا اغتنام الفرصة لإشراك الشباب من جميع أنحاء العالم في تحقيق تعددية الأطراف بصورة جماعية من أجل المستقبل. ينبغي لنا جميعاً أن نعتزّ بهذه المنظمة وبتعددية الأطراف بوجه عام، لا في هذا اليوم الدولي فحسب، بل في كل يوم.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): من اللافت أن الأمم المتحدة قد كرّست يوماً للتفكير في أهمية تعددية الأطراف. إن اليوم هو يوم للاعتراف بقيمة تعددية الأطراف والتفكير فيها. والأهم من ذلك أن اليوم هو يوم لتأكيد وتحديد التزامنا بتعددية الأطراف والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. إن النظام المتعدد الأطراف كما نعرفه هو أبعد ما يكون عن الكمال، ولكنه حقق السلام والتنمية لأكثر من سبعة عقود. وقد استفادت جميع الدول، كبيرها وصغيرها، وتواصل الاستفادة من النظام المتعدد الأطراف. وبالنسبة للبلدان الصغيرة مثل سنغافورة، يكتسي النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد

لا يرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨ أي بديل عن نظام دولي حسن الأداء قائم على القواعد يكون تنشيط الأمم المتحدة في صميمه. كان الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وسيطان رواد الحوار والتعاون والدبلوماسية المتعددة الأطراف لسبب بسيط، وهو أن المنافع تفوق بوضوح تكاليف التوصل إلى حل توفيقي. إن اتفاقات دولية مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والاتفاق النووي الإيراني جميعها تبين القيادة والرؤية والطموحات الجماعية، وهي وغيرها أخرى كثيرة تستحق دعمنا المتواصل.

ينبع التزام أوروبا بتعددية الأطراف من قيمنا واقتناعنا الراسخ بأن التحديات العالمية الراهنة لا يمكن معالجتها إلا بصورة جماعية. وهذا هو السبب في أننا سوف نواصل الاستثمار في منظومة أمم متحدة قوية تستند إلى مثل وقيم ميثاق الأمم المتحدة. معاً فقط نستطيع إحداث تأثير حقيقي على كفاءة التنمية المستدامة والسلام والأمن، فضلاً عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي. معاً فقط يمكننا أن نففي بالتزاماتنا بالحفاظ على السلام، ومكافحة تغير المناخ، وتحقيق المساواة بين الجنسين والتعليم للجميع، ومرة أخرى عدم ترك أحد خلف الركب.

إن مؤتمري قمة المناخ وأهداف التنمية المستدامة المقبلين في أيلول/سبتمبر سيكونان فرصة لتحويل التزاماتنا إلى أفعال. وكما قال الأمين العام مراراً وتكراراً، علينا تكثيف عملنا جماعياً إذا أردنا ألا نكون دون مستوى طموحاتنا. وهذا صحيح بالنسبة للمناخ ولخطة ٢٠٣٠. إن تنفيذ أولوياتنا المشتركة سوف يحدد مصداقيتنا الجماعية ومصادقية هذه المؤسسة.

تحتاج تعددية الأطراف الفعالة إلى أمم متحدة قوية تكون مجهزة بالأدوات اللازمة للتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية. ولهذا السبب سنواصل دعمنا القوي لجهود الأمين العام للإصلاح الرامية إلى جعل هذه المنظمة أكثر كفاءة وأكثر تمثيلاً

للدفاع عن النظام الذي قمنا ببنائه بشق الأنفس على مدى العقود السبعة الماضية وتعزيزه.

إن الأمم المتحدة هي المحفل المتعدد الأطراف العالمي والشرعي الوحيد المتاح لنا اليوم. نحن جميعاً نعلم أنه ليس مثالياً، ولكننا نعلم أيضاً أنه يمكن تكييفه ليصبح أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة. وهذا هو السبب في أننا في سنغافورة نرحب بمبادرة الأمين العام الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وجعلها ملائمة للغرض. تؤمن سنغافورة إيماناً راسخاً بأن الأمم المتحدة، ولا سيما أمة متحدة جرى إصلاحها وتنشيطها، من شأنها أن تسهم بدرجة كبيرة في تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، أود أن أقول إن كل البلدان، كبيرة كانت أو صغيرة، تتحمل مسؤولية عن دعم وتعزيز النظام المتعدد الأطراف. وبطبيعة الحال فإن الدول الكبرى، القوى العظمى، تتحمل مسؤولية خاصة عن الحفاظ على النظام المتعدد الأطراف والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. بيد أن ذلك لا يعني أن البلدان الأخرى ليس لها دور أو مسؤولية أو تأثير. يجب على البلدان الصغيرة على وجه الخصوص أن تواصل الجهر بأرائها وإظهار الدعم لتعددية الأطراف وللدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وكبلد صغير، تظل سنغافورة ملتزمة التزاماً عميقاً بالنظام المتعدد الجنسيات والأمم المتحدة. وننتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع البلدان هنا لتعزيز النظام المتعدد الأطراف، الأمم المتحدة، لكي يصبح ملائماً للغرض وصالحاً للمستقبل، مستقبلنا المشترك.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع الهام.

تؤيد هنغاريا بيان المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أيضاً أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية.

بالغ الأهمية للبقاء والازدهار، ولكن من المغالطة الاعتقاد بأن النظام المتعدد الأطراف أُعدّ لفائدة الدول الصغيرة وحسب. فقد استفادت البلدان الكبيرة والدول الكبرى والقوى العظمى بنفس القدر من النظام المتعدد الأطراف، الذي يجلب الاستقرار والقدرة على التنبؤ لها ولسياساتها بقدر ما يفعل غيرها في الأمم المتحدة.

وقد شهدنا في الأشهر الأخيرة زيادة في الجزع والقلق من خضوع النظام المتعدد الأطراف إلى الاختبار والطعن فيه. من الواضح أن هناك عودة لظهور النزعة القومية والانعزالية وكرهية الأجانب، ورفض لبعض المبادئ الأساسية للتجارة والتكامل الاقتصادي العالمي. وفي الوقت نفسه، من الواضح أيضاً أن النطاق والطابع العابر للحدود للعديد من التحديات التي نواجهها اليوم يفوقان بكثير قدرة أي دولة مفردة على إدارتها وحلها، وأن النزعة الانفرادية لا يمكن أن تحل التحديات العالمية. وسواء كنا نتكلم عن تغيير المناخ أو الأوبئة أو الأزمات الإنسانية أو الإرهاب أو الآثار المدمرة التي تخلفها التكنولوجيات الجديدة، فنحن نحتاج إلى حلول عالمية، ونحتاج إلى معايير وقواعد دولية، ونحتاج إلى نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد.

ويكمن مفتاح مواجهة التحديات العالمية في تعزيز النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، لا في التراجع عنه. وفي عالم مترابط ومتكافل، نحتاج إلى قواعد أقوى لإدارة العلاقات بين الدول والتجارة بين الدول. ولا بدّ من احترام الاتفاقات الموقعة وتنفيذها. ويجب أن نعزز المؤسسات الدولية، لا أن نضعفها. ويجب أن ندعم التعاون الإقليمي على أساس احترام سيادة القانون. نحن بحاجة إلى قواعد ومعايير عالمية جديدة للتعامل مع التحديات التي يشكلها الذكاء الاصطناعي وأمن الفضاء الإلكتروني. وتشكل حقيقة خضوع تعددية الأطراف إلى الاختبار تحدياً بالطبع، ولكنها تتيح لنا أيضاً فرصة لحشد الدعم

أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للمبادرات التي اقترحتها الأمين العام.

وحتى المؤسسات المتعددة الأطراف التي شُيّدت على أفضل وجه لن تكون سوى قشور براقّة إذا افتقرت إلى تضافر الإرادة السياسية من جانب قادتنا وإلى الدعم والأمل من جانب مواطنينا. وإذا أردنا أن نحظى بالدعم الكامل من العالم وأن تنجح الأمم المتحدة، يتعين أن تتغير المنظمة مع تغير الحياة، وفقا لمطالبها. ويجب أن نكون استباقيين وأن نثبت فائدتنا المشتركة وثقتنا المتبادلة في بعضنا بعضا واستعدادنا للإصلاح وأن نتشاطر أعباءنا. ويقاس الحكم الرشيد، سواء داخل جدران الأمم المتحدة أو خارجها، بشفافية مؤسساته وعملياته. وتعددية الأطراف تتعلق بالفعل ورد الفعل - بإقامة حوار، كما قلت - وهو أمر ندركه عندما نعمل معا. ولذلك، فإن منع نشوب النزاعات والوساطة أمر أساسي للدفاع عن النظام المتعدد الأطراف وتحسينه. ويجب علينا أن نعالج الأسباب الجذرية المتعددة الأبعاد للنزاعات عن طريق الوقاية والوساطة وحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

إن هنغاريا مدافع قوي عن الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك الدبلوماسية الثقافية والعلمية ودبلوماسية المياه والدبلوماسية الرياضية، والحوار بين الثقافات والأديان والتعليم والتوعية. ولن نتمكن من النجاح في مكافحة التطرف والتعصب وكسر القوالب النمطية وبناء الثقة والاحترام المتبادل وتعزيز التعايش السلمي الذي تلمس الحاجة إليه في عالمنا المتعدد الأطراف اليوم إلا من خلال اتباع نهج مُركب. وفي سياق الاضطلاع بتلك المهمة الهائلة، أود أن أؤكد أنه ينبغي لنا ألا ننسى المرأة التي تضطلع بدور هام في منع نشوب النزاعات وحلها وفي مفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام وتقديم الاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وإدماج المرأة أمر حاسم لتحقيق السلام المستدام.

كنت أفكر في المفهوم الكامل الذي نناقشه اليوم ولم أجد بذرة لأعمالنا وأفكارنا أفضل مما قاله الشاعر والعالم الفارسي جلال الدين الرومي في القرن الثالث عشر الميلادي، الذي كتب:

”نصفي من هنا، والنصف الآخر من كل مكان.
نصفي من لؤلؤ البحر، والنصف الآخر من شواطئ بعيدة.“

وكما نعلم، فإن العالم اليوم يواجه العديد من التحديات، والتي يتعين علينا كأعضاء في المجتمع الدولي أن نواجهها ونحلها معا. فعندما أنشئت الأمم المتحدة، قبل ٧٤ عاما، كان هدف زعماء العالم هو ضمان استخدام تعددية الأطراف لتجنب العواقب الوخيمة التي تنجم عن عدم العمل معا من أجل مستقبل أفضل. وكما نعلم، منذ ذلك الحين مرت تعددية الأطراف بنجاحات وإخفاقات. ولئن كان من الصحيح أن تحولات المشهد الجغرافي السياسي وتساؤلاتنا حول التغيرات الجارية في النظام المتعدد الأطراف القائم تهيمن على مناقشاتنا وأن النظام المتعدد الأطراف يتعرض لضغط جراء التحديات الناشئة والمتكررة، فإننا - نحن الذين يؤمنون بالمؤسسات المتعددة الأطراف وبالتفكير وقوة الحوار - يجب أن نظل واقفين صفا واحدا.

ونرى أن تعددية الأطراف والفلسفة التي تستند إليها وحالتها الذهنية ستستمر. ستستمر لأنها تستند إلى منطق سليم، ولأننا لا بد أن نسعى إلى وضع أطر مشتركة للتصدي للتحديات الراهنة. ولكن المحافظة على المؤسسات الدولية بشكلها الحالي، رغم مدى ارتباطها بحياتنا، ليست مؤكدة بالمرّة، ونحن نعلم أن هذا الأمر قد يكون حقيقة لا مفر منها. وينبغي لنا الكفاح من أجل الحفاظ على الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الأربع والسبعين الماضية، ولكن ينبغي أن نقبل أيضا بأن جميع المؤسسات يجب أن تتكيف وتتطور. وإصلاح الأمم المتحدة

إن تعددية الأطراف تشكل صلب النظام العالمي الذي ارتضيناه جميعا مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة قبل أكثر من سبعة عقود. وحجر الزاوية الذي يستند إليه هذا النظام العالمي المتعدد الأطراف هو ميثاق الأمم المتحدة الذي يُعتبر صكا للقانون الدولي ويحدد إطارا واضحا لتنظيم العلاقات بين الدول. ويجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلتزم بالميثاق ومقاصده ومبادئه، نصا وروحا. ويتقوى ميثاق الأمم المتحدة، بقدر أهميته كما كان دائما، يشكل أساس نظامنا للأمن الجماعي ويوفر أدوات متعددة للتعاطي مع التحديات بصورة جماعية وفعالة. فلا بد أن نعمل لترجمة ما ورد في ميثاقنا، مثل العمل بشكل جماعي وموحد لكبح العنف والعدوان، والعمل على بناء علاقات ودية بين الدول، واحترام مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة في الحقوق، وحقوق الشعوب في تقرير المصير، وتشجيع وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

عندما نتحدث عن أهمية تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة، فلا بد لي أن أنطرق إلى حالة تحرير دولة الكويت في عام ١٩٩١، والتي تعد مثالا يبين ما يمكن أن يتم تحقيقه عندما تتضافر جهود المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة ومن خلال قرارات شرعية صادرة عن مجلس الأمن تهدف لنصرة سيادة القانون والحق والعدالة.

إن علمية تحرير دولة الكويت تعد نموذجا تاريخيا لمفهوم الأمن الجماعي وتجسيدا ناجحا لتعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة في تصويب اعتداء يعد خرقا واضحا وصريحا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. لقد زاد ذلك دولة الكويت يقينا بعد تجربة الغزو المريعة بأن خط الدفاع الأول للدول الصغيرة، مثل دولة الكويت، هو وجود نظام عالمي متعدد الأطراف، مبني على القانون والعدالة ويضمن حقوق وأمن وسلامة الدول الصغيرة.

في عالم اليوم المترابط والمعولم، لا توجد بدائل حقيقية للحلول المتعددة الأطراف. ويرجع مذهبي الشخصي إلى الملحن الهنغاري الذي عاش في القرن العشرين بيلا بارتوك، الذي كتب قبل ولادة الأمم المتحدة أن فلسفته في الحياة كانت دائما فكرة اتحاد مختلف الدول بروح الأخوة، على الرغم من كل الحروب والعداء بيننا. وقد حاول خدمة أهداف تلك الفكرة قدر استطاعته في موسيقاه. ولهذا السبب، قال إنه لم ينفر من أي تأثير، أيا كان مصدره، طالما كان نقيًا وطبيعيًا وحيويًا.

السيد المنيع (الكويت): بداية، يطيب لي أن أقدم لكم، سيدي الرئيسة، بالشكر على عقد هذا الاجتماع الهام الرفيع المستوى حول تعددية الأطراف، وعلى جهودكم الحثيثة خلال رئاستكم للجمعية العامة على تعزيز مبدأ تعددية الأطراف كنظام دولي في عالمنا المعاصر. وتجمعنا اليوم للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام يُعد فرصة هامة للمجتمع الدولي لأن يجدد التزامه بالنظام الدولي المتعدد الأطراف وبمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

يواجه عالمنا اليوم تحديات تقليدية ومعاصرة وتحديات أصبحت عابرة للحدود وأكثر تعقيدا وتشابكا مما كانت عليه في السابق. فالتحديات للسلم والأمن باتت للأسف في نمط متصاعد خلال السنوات الماضية. فتهديد الإرهاب ما زال قائما. وليس هناك منطقة من العالم في مأمن منه. كما يشهد العالم نزاعات مسلحة عديدة وأزمات إنسانية وكوارث طبيعية قادرة على أن تترك انعكاسات سلبية على أكثر من دولة أو إقليم نتيجة لحجمها الهائل. وإضافة إلى ذلك، هناك الغاية التي نضبو إلى تحقيقها جميعا، وهي تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة ظاهرة تغير المناخ، وغيرها من القضايا التي بحاجة إلى تضافر جهود المجتمع الدولي. إن كافة تلك التحديات التي تعصف بعالمنا اليوم بحاجة إلى وقفة جماعية. فالتحديات الدولية تحتاج إلى حلول دولية.

دورتها الثالثة والسبعين، لتاريخ اختتام مؤتمر باندونغ باعتباره اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، على النحو المبين في القرار ١٢٧/٧٣، فضلا عن عقد اجتماع اليوم الرفيع المستوى.

إن العالم يواجه حاليا تغييرات كبيرة لم يسبق لها مثيل في السنوات المائة الماضية، وتواجه البشرية العديد من التحديات المشتركة. وفي الوقت نفسه، فإن تزايد سياسة الحماية والنهج الانفرادي قد عرض للهجوم نظم الحوكمة العالمية والآليات المتعددة الأطراف. والعالم بحاجة إلى تعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن تعمل البلدان معا للتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وروح التشاور، واتباع القواعد والإجراءات المعمول بها وحل المشاكل عن طريق الجهود الجماعية.

أولا، يجب تنفيذ رؤية المشاورات المشتركة وتقديم مساهمات مشتركة وتقاسم المنافع فيما يتعلق بالحوكمة العالمية. ويجب التصدي للتحديات العالمية وبناء مجتمع له مستقبل مشترك من خلال التعاون المتعدد الأطراف. ثانيا، يجب إجراء المزيد من الحوار والمشاورات. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل معا من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة، مع إدراك اختلافاتها المتعددة، بغية زيادة الثقة الاستراتيجية المتبادلة وبناء الشراكة العالمية. ثالثا، يجب الالتزام بمفهوم الأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام، وحل المنازعات بالوسائل السلمية. رابعا، يجب احترام استقلال البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ويجب تعزيز تمثيل وأصوات البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم في الشؤون الدولية.

ما برحت الأمم المتحدة تمثل رمز تعددية الأطراف. وتطلع الصين لرؤية الأمم المتحدة تواصل الاضطلاع بدور قيادي في الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة وتعميق أوجه التعاون الدولي. لقد عقدنا العزم على الدفاع عن سلطة ومركز الأمم المتحدة ودعمها في الاضطلاع بدور نشط في الشؤون

إننا قلقون من الطرح المتنامي الذي يشكك في قيمة تعددية الأطراف في الآونة الأخيرة، وكذلك التدابير المتخذة من قبل بعض الدول عبر سياساتها الأحادية التي تضع مصالحها الوطنية فوق المصلحة العامة، الأمر الذي يقوض النظام العالمي الذي أنشأناه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ونؤمن بأنه لا يمكن لدولة واحدة، مهما كان حجمها أو قوتها العسكرية أو الاقتصادية، أن تنفرد بمعالجة تلك التحديات العالمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بنالصاديق (الجزائر).

ختاما، تؤمن دولة الكويت إيمانا تاما بأهمية دبلوماسية تعددية الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي، وبضرورة تعزيز العمل الجماعي ما بين الدول وشركات مع المنظمات الإقليمية من أجل التوصل إلى حلول للتحديات التي نواجهها في إقليمنا وعالمنا. ونؤكد أن للأمم المتحدة دورا هاما في قيادة التحرك العالمي لمواجهة تلك التحديات التي تواجهنا جميعا، بما في ذلك العمل الإنساني الدولي للتخفيف من المعاناة التي تواجه الشعوب جراء النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، والمساهمة بشكل فعال في الجهود الإقليمية والدولية المختلفة الرامية إلى حل النزاعات عبر الطرق السلمية والدبلوماسية الوقائية والوساطة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومواجهة آثار تغير المناخ وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. لا يمكن إحراز أي تقدم في جميع تلك القضايا وغيرها الاخرات وبشكل فعال وجاد ضمن مفهوم العمل الجماعي والحوار البناء.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تمخض

مؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥ عن روح باندونغ للوحدة والصداقة والتعاون التي ساعدت على تعزيز حركات التحرير الوطنية في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. واقترح ١٠ مبادئ للتعامل مع العلاقات بين البلدان على أساس المبادئ الخمسة للتعيش السلمي. وثمة أهمية كبيرة لتحديد الجمعية العامة، خلال

إلى العلاقات التي تستند إلى القوة فقط. ويجب علينا التأكيد على أن تعددية الأطراف لا تشكل تهديدا للسيادة. بل على العكس، إنها السبيل الوحيد لصون المصالح الوطنية في عالم مترابط. ولا يمكن لأي بلد وحده التصدي بفعالية للتهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير النظامية. وقد حقق النظام المتعدد الأطراف العديد من قصص النجاح على مدى العقود السبعة الماضية. فقد أسس المؤسسات واعتمد القواعد التي تساعدنا على حل ما نواجه من نزاعات بالوسائل السلمية. إنه يمكننا من وضع المعايير وإنشاء المنابر لمواجهة التحديات العالمية، من تغير المناخ إلى أسلحة الدمار الشامل. ومن الأمثلة الحديثة على هذه الجهود الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (القرار ١٩٥/٧٣) والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

إننا جميعا نعي أن المؤسسات والقواعد المتعددة الأطراف غير مثالية. ويجب علينا إصلاحها وإعادة تنشيطها وتعزيزها.

وستظل الأمم المتحدة في صميم تلك الجهود. وستكون بمثابة المنصة الرئيسية لمناقشة خطواتنا المقبلة، وأدانا الرئيسية لإقامة الشراكات الناجحة مع المنظمات الإقليمية والاجتماع المدني والقطاع الخاص.

وستكون الأمم المتحدة نفسها أيضا هدفا لجهودنا. فسنعمل على تعزيز تعددية الأطراف من خلال إصلاح المنظمة ذاتها. ونحن نؤيد البرنامج الإصلاحي للأمين العام في هدفه المتمثل في جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وأهمية. ويجب علينا أيضا إصلاح مجلس الأمن وجعله هيئة أكثر شفافية وديمقراطية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة. إن تعددية الأطراف الحقيقية تتطلب أن تتمتع جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، بفرصة متساوية للتعبير عن شواغلها وتوقعاتها. ولهذا السبب فإن الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأكثر ديمقراطية وتمثيلا في الأمم المتحدة، هي أهم وسيلة للنهوض بمدفنا المشترك المتمثل

الدولية. ودافعت الصين دائما عن النظام الدولي ومارست تعددية الأطراف. وقال الرئيس شي جينينغ في البيان الذي أدلى به في الحفل الختامي لمنتدى الحوكمة العالمي الذي عقد في آذار/مارس ونظمته الصين وفرنسا، إنه في مواجهة التحديات العالمية الخطيرة، ينبغي للبلدان أن تتحمل المسؤولية عن العالم. ودعا إلى العدالة والإنصاف من أجل معالجة أوجه القصور في ممارستنا للحوكمة وإلى المشاورات والتفاهم لمعالجة انعدام الثقة وإلى بذل الجهود المشتركة والمساعدة المتبادلة لمعالجة ما نواجه من قصور في إحلال السلام وإلى المنافع المتبادلة والنتائج المفيدة للجميع لمعالجة أوجه القصور في التنمية.

ومبادرة الصين للحزام والطريق إسهام هام في تعددية الأطراف والتعاون الدولي. كما تثير ممارسة تعددية الأطراف في إطار البيئة المتغيرة الحالية. وسيعقد المنتدى الثاني للحزام والطريق من أجل التعاون الدولي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل. ونعتقد أن جميع الأطراف في المنتدى ستتكم بصوت واحد لدعم تعددية الأطراف وبناء اقتصاد عالمي مفتوح.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يعاني النظام المتعدد الأطراف من أخطر أزمة شهدها منذ قيامه بعد الحرب العالمية الثانية. بالنسبة للبعض، فإن نظاما قائما على القواعد يستند إلى تعددية الأطراف لم يعد أفضل ضمان للأمن والازدهار الدوليين. والبعض لا يعتبر بناء توافق الآراء والحلول التوفيقية من مزايا القوة بل علامات ضعف. والمعايير القانونية القائمة منذ أمد طويل قد بدأت تتلاشي. وكثيرا ما يستخدم التهديد باستعمال القوة. ونتيجة لذلك، فإن الناس يفقدون الثقة في المؤسسات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، التي ينظر إليها على أنها غير فعالة وضعيفة.

يجب حماية تعددية الأطراف. ويجب علينا أن ندافع عن القواعد والمعايير والاتفاقات والمؤسسات الدولية. فبدون تعددية الأطراف واحترام النظام القائم على القواعد، هناك خطر العودة

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والامتناع عن اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، وضمان تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، باعتبارها الأسس الرئيسية للقانون الدولي، ويجب أن تسترشد بذلك أفعال الدول والعلاقات الدولية على الدوام.

لقد حان الوقت لوضع حد للتلاعب والتسييس والمعايير المزدوجة الفجة بشأن المسائل ذات الأهمية العالمية، بما في ذلك حقوق الإنسان. ونحن نرفض بشدة إصدار وتطبيق قوانين خارج الحدود الإقليمية، مثل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٦٠ عاما، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، و٢٧ قرارا اتخذتها الجمعية العامة، ونطلب رفعه فوراً. إن الحصار المفروض على كوبا ليس مستمرا فحسب، بل يعزز القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة مؤخرا للسماح باتخاذ إجراءات قانونية لدى محاكم الولايات المتحدة من الآن فصاعداً ضد الكيانات الكوبية والأجنبية خارج الولاية القضائية للولايات المتحدة، وزيادة تقييد دخول المسؤولين التنفيذيين وأفراد أسر المنشآت التجارية التي تستثمر في كوبا بصورة مشروعة في الممتلكات التي أُمّت. وهذه التدابير تقوض تعددية الأطراف وتشكل تحديات جسيمة وتهديدات للقانون الدولي وقواعد التعايش السلمي بين الدول. كما نرفض أيضا قرار الحد مرة أخرى من تحويلات الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة إلى أسرهم وأقاربهم، وزيادة القيود على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، وتطبيق جزاءات مالية إضافية.

لقد حافظت السياسة الخارجية الكوبية على مبادئ الدبلوماسية الثورية طوال ٦٠ عاما تقريبا. إن النزعة الأممية ومناهضة الإمبريالية والتضامن والوحدة بين بلدان العالم الثالث هي العمود الفقري للسياسة الخارجية الكوبية. ولقد ساهمت كوبا في تحسين الظروف المعيشية للشعوب الأخرى من خلال

في السلام والرخاء المستدامين. ولتعزيز تعددية الأطراف، نحتاج إلى جمعية عامة أقوى، ونؤيد العملية الحكومية الدولية لتنشيطها. إن تعددية الأطراف تتعلق بشعوب وبلدان تجتمع سويا، ويحترم بعضها بعضا، وترسي مبادئ التعاون التي تضمن تحقيق السلام والازدهار للجميع. وفي عالمنا المترابط، نكون جميعا معرضين للخطر، إذا لم يتحقق الأمن لبعضنا. ولذا فإن تعددية الأطراف والتعاون الدولي ضروريان. ويؤيد العديد من قادة العالم الآن بصورة متزايدة تعددية الأطراف، وعلينا أن نستفيد من هذا الزخم. إن هذا اليوم الدولي للتعددية والدبلوماسية من أجل السلام فرصة هامة للتأكيد مجدداً على إيماننا بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لنا جميعاً أن نعمل سويا للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):

تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ولا ينبغي الاحتفال باليوم الدولي للتعددية والدبلوماسية من أجل السلام على أنه مجرد احتفال بسيط، بل للتأكيد مجدد على واجبنا الجماعي ومسؤوليتنا في الحفاظ على السلام. إن كوبا بوصفها عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، تصدق على التزامها بالدفاع عن تعددية الأطراف وتعزيزها. وفي ظل سياق عالمي يتسم بتزايد التهديدات للسلم والأمن الدوليين في شكل حروب غير تقليدية، وانتهاكات جسيمة لسيادة الدول وسياسات السيطرة بالقوة، ومحاولات لإعادة النظام الأحادي القطب، وانتهاكات القانون الدولي، والانتهاكات الخطيرة والتعسفية للمعاهدات الدولية، وتزايد العقوبات الأحادية الجانب والحروب التجارية، فإن الاستجابة الوحيدة الممكنة تتمثل في الحفاظ على تعددية الأطراف وإعادة تأكيدها، استناداً إلى الاحترام الدقيق لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يستمر احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول،

يؤمن وفد بلدي بدور منظمة الأمم المتحدة الرئيسي في معالجة التحديات العالمية المعقدة، والمتعددة الجوانب، كونها المنظمة الدولية الأكثر تمثيلاً، والمثال الواقعي لتعددية الأطراف، وفي هذا الصدد، يدعم العراق كل الخطوات والمبادرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة وأجهزتها كافة، لتعزيز نهج تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل الوصول إلى سلام وأمن مستدامين، كما يؤمن وفد بلدي بالدور الذي تضطلع به بعض المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في تعزيز وتقوية تعددية الأطراف، وكمثال على ذلك حركة دول عدم الانحياز، التي تؤكد مبادئها التي تأسست عليها على دعم وتعزيز الدبلوماسية من أجل السلام، كما تؤكد كل البيانات السياسية والوثائق التي تصدر عن مؤتمرات قمم حركة عدم الانحياز، على هذه المبادئ.

إن تجمعنا اليوم في ظل هذه الظروف وفي خضم التحديات والمخاطر التي تواجه العالم بأسره، رسالة واضحة لكل المتطرفين في العالم مفادها أنه لا حياة كريمة في أي مكان في العالم بدون سلام دائم ومستدام، وتحقيقه يتم بالتعامل والتفاهم الدبلوماسي بين الجميع، وليس بالانعزال، فتعددية الأطراف والدبلوماسية وتعزيزهما، يمكننا من تحقيق أهداف وركائز التنمية المستدامة في أنحاء المعمورة كافة. ويدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى العمل سوية من أجل نبذ الخلافات وحلها بالطرق الدبلوماسية والاتجاه إلى التركيز على بناء علاقات دبلوماسية ودية مبنية على مقاصد الأمم المتحدة، واحترام مصالح الدول وسيادتها والابتعاد عن سياسات العدا، التي لا تخدم أي طرف، كون أن هدف الجميع اليوم هو واحد ويتمثل في نشر السلام والأمن على هذا الكوكب واجتماعنا اليوم هو خير دليل على وحدة هذا الهدف.

في الختام، أكرر شكري لكم ولكل الدول الأعضاء على اعتماد القرار ١٢٧/٧٣ الخاص باليوم الدولي لتعددية الأطراف

مشاريع التعاون الدولي، والمعونة التضامنية، كتعبير حقيقي عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

لقد أصبحت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اليوم مسرحاً للتهديدات المستمرة التي تتعارض مع إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي وقع في هافانا عام ٢٠١٤ رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي سياق ذلك التهديد، نود أن نكرر التأكيد على أن التزامنا الراسخ بالتضامن مع شقيقتنا جمهورية فنزويلا البوليفارية هو حق كوبا كدولة ذات سيادة، وواجبها أيضاً بموجب التقاليد ومبادئ السياسة الخارجية غير القابلة للتصرف للثورة الكوبية. كما يجب أن يكون جلياً أن أي تهديد بالانتقام من كوبا أو أي إنذار أو ابتزاز من جانب حكومة الولايات المتحدة الحالية، لن يغير السلوك الأممي لدولة كوبا، على الرغم من الأضرار البشرية والاقتصادية المدمرة التي ألحقها حصار الإبادة الجماعية بشعبنا.

وختاماً تؤكد كوبا مجدداً التزامها الثابت بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها من أجل إقامة نظام دولي ديمقراطي وعادل يلبي مطالب تحقيق السلام والتنمية والعدالة لشعوب العالم الثالث، ويضمن الحفاظ على التعددية وتعزيزها.

السيد وهيب (العراق): اسمحوا لي في البداية بأن أقدم بالشكر والامتنان إلى الرئيسة على الدعوة لعقد هذا الاجتماع رفيع المستوى وذلك للاحتفال والترويج لليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. ويود وفد بلادي أن يؤكد ما جاء في كلمة مجموعة دول حركة عدم الانحياز.

ويؤكد وفد بلادي بأن تعزيز نهج تعددية الأطراف والدبلوماسية هو أساس النهوض بركائز الأمم المتحدة المتمثلة بالتنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان، وأن الترابط بين هذه الركائز واضح للجميع؛ إذ أن لا استدامة في التنمية بدون سلام وأمن.

ما الذي يتعين علينا القيام به لدعمه في عام ٢٠١٩؟ سأذكر باختصار ثلاث نقاط.

أولاً، يجب أن تجسد مؤسساتنا المشتركة العالم كما هو وأن تُظهر قيمته. كما أننا بحاجة إلى المزيد من النساء في قمة هرم مؤسساتنا. ويجب علينا إصلاح مجلس الأمن حتى يتم تمثيل أفريقيا وغيرها من المناطق بشكل صحيح ومنصف. ويجب علينا أن نصلح الطريقة التي تعمل بها هذه الهيئة، الأمم المتحدة الثمينة نفسها، لضمان تقديمها خدمات لمن هم في أمس الحاجة إليها.

ثانياً، يجب أن نفي بالتزاماتنا. فقرارات مجلس الأمن، على سبيل المثال، ملزمة لجميع الدول الأعضاء ولكن يتم تجاهلها بشكل متكرر. ويعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني عنصرين أساسيين في كيفية تفاعل الدول. ويعتقد بلدي أنه من الحيوي دعم تطبيق القانون الدولي وضمان المساءلة عن الانتهاكات. وبالمثل، عندما تتفق الحكومات ذات السيادة بشكل جماعي بشأن الإعلانات والوثائق الختامية الأخرى، ينبغي لنا أن نعترف بها باعتبارها التزامات سياسية واضحة، وليس تطلعات نتجاهلها عندما تصبح غير مناسبة لنا. ويجب أن ننفذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (القرار ١٩٥/٧٣). ويجب أن نضمن توفير التمويل اللازم لإتاحة تنفيذ هذه الاتفاقيات.

عادت الرئيسة إلى مقعد الرئاسة.

ثالثاً، يجب أن نكون ابتكاريين. ويجب علينا بوجه خاص أن نجد سبلاً جديدة للعمل من حيث اللغة والقانون. ويتعين تغيير وتنمية العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشكل جذري. ونحتاج أيضاً إلى مستوى أعمق بكثير من التعاون مع المجتمع المدني والمشاركة مع القطاع الخاص. أخيراً، يجب أن نتواصل مع مواطنينا. إن أمناً المتحدة الثمينة تحقق نتائج كل يوم، من تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة

والدبلوماسية من أجل السلام، وأؤكد لكم بأن العراق في مقدمة الدول الداعمة لكم لتعزيز هذا النهج.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية):

من الصعب تخيل موضوع يتطلب تركيزنا التام أكثر من هذا الموضوع. إنه يسلط الضوء على اختبار الحياة الواقعية الذي يواجهها كل واحد منا هنا، ونحن نتخطى عتبة الأمم المتحدة كل يوم، في محاولة للوفاء بالتزاماتنا الخاصة بتعددية الأطراف في مهامنا اليومية، وهذه ليست نظرية، بل ممارسة. لكن بالطبع يبدو حجم التحدي هائلاً، بل يمكن القول إنه مثبط، حيث نتقدم بشكل كبير فيما يخص مسائل مثل تغير المناخ، والهجرة، والتنمية المستدامة، ومنع نشوب النزاعات والمساواة بين الجنسين. والحقيقة هي أنه لدينا خياران، هما إما العمل الجماعي، أو العمل بمفردنا لمصلحتنا الشخصية. وإذا اخترنا هذا القرار، فإننا نعرف من التاريخ أن النتائج المحتملة ستكون سلبية للغاية بل وخطيرة.

إن أيرلندا هي بكل المقاييس دولة صغيرة. وهذا وضع نشترك فيه بفخر مع غالبية الدول الأعضاء في هذه القاعة هنا اليوم. وسنحتفل قريباً بمرور ١٠٠ عام على استقلالنا. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه أصبح لدينا حقاً صوت على المسرح العالمي في اليوم الذي انضمنا فيه إلى الأمم المتحدة، في عام ١٩٥٥. ففي ذلك اليوم تعززت سيادتنا. وبالمثل، استفادت تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير من عضويتنا في الاتحاد الأوروبي. حيث مكنتنا هياكل متعددة الأطراف قوية ومستقرة من تحقيق النمو والازدهار. اللذين عززا صوتنا ووطدا سيادتنا. وحتى أكبر وأقوى البلدان تستفيد من نظام متعدد الأطراف مستقر ويمكن التنبؤ به. ويبدو أن البعض منا يحتاج فقط إلى التذكير أكثر من الآخرين بأن المشاكل التي نواجهها اليوم مشاكل لا تعرف الحدود، وهي مشاكل ببساطة، لا يمكن معالجتها بدون هذا النظام المتعدد الأطراف المستقر. إذن

وتمكنت الأمم المتحدة، على مدى وجودها المستمر منذ ٧٥ سنة تقريباً، من التأقلم مع التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية البعيدة الأثر التي أعادت تشكيل عالمنا. وظلت ذات أهمية للمطالب التي تتغير بلا نهاية. وأياً كان الأمر، فإن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي لم تصبح أقل تعقيداً على مر السنين؛ بل على العكس من ذلك تماماً. ومن ثم، فإن وجود نظام قوي متعدد الأطراف ومتعدد اللغات ييسر إجراء حوار حقيقي بين الدول هو أمر أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. وتتطلب تعددية الأطراف، مثلها مثل أي علاقة أخرى، الالتزام البناء والمستمر من قبل أعضائها. وقد اعتادت سويسرا بوصفها دولة اتحادية، على بناء الجسور بين مختلف وجهات النظر السياسية والثقافات واللغات. ولذلك، فإن الالتزام بنظام متعدد الأطراف قوي ومبني على القواعد هو جزء من تركيبتنا الوراثة.

إن جنيف هي المقر الثاني للأمم المتحدة والمركز التشغيلي للنظام المتعدد الأطراف. وسويسرا ذات باع في بذل مساهمة للتوسط بين الأطراف المتنازعة وفي توفير منابر لمبادرات السلام الدولية. وعلاوة على ذلك، يستند التزام سويسرا بالسعي إلى تحقيق السلام والقيام بالوساطة إلى إيماننا بأنه لا يمكننا تسوية النزاعات وبناء سلام دائم إلا من خلال الحوار.

ويقوم النظام المتعدد الأطراف على مؤسساته وآلياته، تماماً كما يبنى البيت على أساسه. فلذا، من الأهمية بمكان أن نواصل الانخراط في إطار المؤسسات المتعددة الأطراف التي أنشأناها معاً. كما يعني دعم المؤسسات القوية كغاية أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها ومعدة للاستجابة للالتزامات الناشئة وقادرة على تحسين الظروف الميدانية السائدة حيث تعمل.

وإننا مقتنعون بأن الإصلاحات التي اعتمدها الدول الأعضاء في العام الماضي ستُمكن الأمم المتحدة من العمل

للحياة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والمدافعين عنها، والتوسط في اتفاقات السلام. ويجب أن نكون أفضل بكثير فيما يخص السماح لمواطنينا، وخاصة مواطنينا من الشباب، بفهم ما نقوم به في هذا المبنى كل يوم. لنقم بدعوتهم إلى الأمم المتحدة ومن ثم نقوم بتعزيزها.

السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): قبل مائة عام تقريباً، في ١١ نيسان/أبريل ١٩١٩، تم إنشاء منظمة العمل الدولية في جنيف. مع ذلك، ولدت الفكرة الأساسية لتعددية الأطراف القائمة على الحوار. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، كان هدف السلام العالمي والدائم، بما في ذلك حماية العمال، أمراً أساسياً في هذا السياق، أساسياً بالفعل في هذا المشروع المتعدد الأطراف. وبعد مرور مائة عام، في وقت تفرقنا فيه الكثير من المسائل، كما سمعنا هذا الصباح، يجب أن نتذكر ما يوحدنا. وعلى غرار منظمة العمل الدولية التي سبقتها، أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب نزاع عالمي مدمر، ومع الإيمان بضرورة حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحروب.

ولا يزال ميثاق الأمم المتحدة حتى يومنا قاسمنا المشترك ونقطة انطلاق لحوارنا. فالميثاق ينص على علاقات ودية بين الدول ويؤكد على التعاون الدولي لحل المسائل الدولية. وينص الميثاق على إقامة علاقات ودية بين الدول ويشدد على التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية. ويبحث جميع الدول الأعضاء على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية.

وقد يسر النظام المتعدد الأطراف بلوغنا محطات تاريخية رئيسية على مدى القرن الماضي، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبناء هيكل واسع لنزع السلاح ودعم عمليات إنهاء الاستعمار وإنشاء بعثات لحفظ السلام، وكان آخر هذه المحطات اعتماد أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

نطاق كبير. وتدعم الغالبية العظمى من الدول المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة، لا كمسألة مبدأ فحسب، بل كذلك لأن الحوكمة العالمية القوية والسليمة والفعالة هي في صميم مصلحتنا الوطنية. ولذلك، فإن الصدام المفترض بين السيادة أو القومية وتعددية الأطراف هو ثنائية زائفة؛ فالدول تمارس سيادتها من خلال تعددية الأطراف، ونحن جميعا نستفيد بدرجات متفاوتة. ولكن ينبغي ألا يكون هناك شك في أن الجميع يستفيدون من تعددية الأطراف.

ولذلك، قد يبدو من المقلق إلى حد ما عقد اجتماع رفيع المستوى اليوم لدعم تعددية الأطراف. فتعددية الأطراف ككل ليست في خطر عندما يقرر بلد أو أكثر خرق الاتفاقات الدولية أو يعتقد أن من الأفضل له أن يعمل في عزلة. فتعددية الأطراف لن تُقوض فعلا إلا عندما يقرر جميع أعضاء المجتمع الدولي التخلي عن البحث عن حلول عالمية ويعملون على احترام الانتقائي أو المشروط للاتفاقيات، المبرمة من خلال جهد جماعي، أمرا طبيعيا.

ومع ذلك، فإنه يجدر الاهتمام بالنظر في بعض الانتقادات، سواء كانت مبررة أم لا، الموجهة إلى المحافل المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة. وسأتناول هذه الفئات الثلاث من المنتقدين، ولو بإيجاز شديد: أولئك الذين ينتقدون بشدة جهودنا في التصدي لأخطر التحديات وأكثرها إلحاحا ويصفونها بأنها غير فعالة؛ وأولئك غير الراضين عن نوعية حياتهم وبيرون في عملنا الجماعي كلمات جوفاء؛ وأولئك الذين يلجؤون إلى التضليل الإعلامي للتشكيك في جميع الجهود المتعددة الأطراف.

إن الدافع وراء الكثير من هذه الانتقادات هو الإحباط الناجم عن عدم وجود استجابات مرضية للمطالب المشروعة لشعوبنا. وعلى الرغم من أننا نعيش بلا شك في مرحلة من عدم اليقين، فإن المشكلة الحقيقية هي انعدام الثقة. ومن ثم، يجب علينا أن نعمل من أجل ضمان أن تعمل المحافل المتعددة

بطريقة من شأنها تحسين التكامل بين ركائز المنظومة الثلاث: السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. والالتزام البناء من جانب جميع الدول الأعضاء بات ضروريا أكثر من أي وقت مضى من أجل التصدي لهذه التحديات المختلفة. فالبديل عن تعددية الأطراف هو السقوط في هاوية، لن تغفرها لنا الأجيال المقبلة على الإطلاق.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أرحب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لإعادة تأكيد رؤيتنا لتعددية الأطراف. وكان اتخاذ القرار ١٢٧/٧٣ في عام ٢٠١٨ تجسيدا لالتزام الدول الأعضاء بتعزيز قيم ومبادئ الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا، كما فعلنا في عام ١٩٤٥، أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لا تزال ذات أهمية حيوية اليوم.

ونظرا لأن العلاقات الدولية غالبا ما تنطوي على عناصر مختلفة من التعقيد والصعوبة، فقد أنشئت المحافل المتعددة الأطراف لكي تستطيع الدول مناقشة المشاكل وإيجاد حلول مشتركة للأطراف المعنية. ولا مكان في العالم الحقيقي الذي نجد أنفسنا فيه اليوم للنظرة التبسيطية المتمثلة في أن المنظمات الدولية لا تعمل إلا عندما تكون الظروف الخارجية والعلاقات الدولية مواتية لإبرام اتفاقات. فتعددية الأطراف في أساسها هي عملية ديمقراطية وشاملة للجميع. إنها تتيح للدول، بغض النظر عن مساحة أراضيها أو قوتها الاقتصادية، التلاقي على الساحة الدولية على قدم المساواة وفي ظل ظروف تنسم بقدر أكبر من اليقين. والمحافل المتعددة الأطراف، وأهمها الأمم المتحدة، لا تضيف الشرعية على الأشياء أو تمنحها لها فحسب، ولكنها تضع كذلك القواعد وتغرس العادات وتعزز القيم.

وسيكون من السداجة، في عالم معوم ومتربط، الاعتقاد أن بإمكان الدول وحدها، من دون دعم المجتمع الدولي، حل مشاكل عالمية النطاق أو إحداث تغيير إقليمي أو وطني على

لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

كما وينضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وأود أن أضيف بصفتي الوطنية النقاط التالية:

إن حكومة بلادي، الجمهورية العربية السورية، كانت وما زالت تؤمن بأنه لا يمكن إرساء وتكريس ثقافة السلام إلا عبر احترام مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية. إلا أنه وللأسف، تبقى التحديات التي تقف في طريق تحقيق تلك التطلعات كبيرة، وهي تحديات مماثلة لتلك التي واجهت الآباء المؤسسين للأمم المتحدة وأدت إلى وقوع مأس لل بشرية.

ولا يخفى على أحد أن أولى تلك التحديات تتمثل في سعي بعض الدول النافذة للهيمنة على منظمنا وتسخيرها لخدمة مصالحها الضيقة وللغطية على ممارسات تتناقض، وبشكل لا لبس فيه، مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

تؤكد حكومة بلادي على وجود حاجة ملحة لتعزيز النظام التعددي والدفاع عنه، وتعزيز عمليات صنع القرار متعدد الأطراف من خلال التقيد الصارم بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، إلا أنه ومع الأسف، فإن تعددية الأطراف ما تزال تتعرض لأكبر هجمة ضدها منذ تأسيس الأمم المتحدة. ويعود ذلك إلى استمرار ممارسة الضغوط وتطبيق المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية وفي تنفيذ الكثير من قرارات الشرعية الدولية من قبل بعض الدول النافذة في الأمم المتحدة، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتنامي التيارات الراديكالية وتصاعد خطاب الكراهية والعنصرية وإنهاء

الأطراف كأدوات فعالة لبناء الثقة من خلال الحوار والاحترام المتبادل، لا كمنابر للمواجهة أو خطاب الكراهية أو الجمود في عملية صنع القرار. ويجب تحسين منظومة الأمم المتحدة من خلال جعل احتياجات البشر في صلب جميع أعمالها وقراراتها. ويجب أن ننقذ الإنسانية. ويتعين علينا توسيع نطاق المناقشات التعددية والشاملة للجميع والمتعددة القطاعات، بحيث يتسنى تمثيل الجميع من دون استثناء.

وذلك هو السبب في التزام المكسيك، منذ إنشاء الأمم المتحدة، بتعددية الأطراف وهي تسعى باستمرار إلى ترجمة ذلك الالتزام إلى عمل. وقد شرعت حكومة المكسيك الجديدة في سلسلة من المبادرات الرامية إلى تعزيز اتباع سياسات عامة تتماشى مع التزاماتنا المتعددة الأطراف، سعيًا إلى الحصول على دعم ومساعدة الأمم المتحدة. وتتوافق خطة التنمية الوطنية للسنوات الست المقبلة تماما مع أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠.

على مدى عمر المنظمة الممتد لقرابة ٧٥ سنة، أمكن إحراز تقدم لا يمكن إنكاره في مجالات عديدة، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي لم يتحقق في مجالات السلام والأمن والتنمية. ولن يكون لجميع الاتفاقات، سواء كانت ملزمة أم لا، التي أبرمناها طوال هذه السنوات أثر إيجابي في حياة الناس إلا إذا ما أدمجناها في تشريعاتنا الوطنية وجسدناها في تصميم وتنفيذ سياساتنا العامة وجعلناها واقعا مُعاشا. وبقدر ما يمكننا استعادة الثقة، فإن بالإمكان أيضا تبديدها حين نعجز عن بذل جهود كافية لذلك في الميدان. ويمكن التحدي في تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف التي أبرمناها كي يكون لها أثر إيجابي ملموس على حياة الناس. ولاستعادة الثقة المفقودة هذه، فلنبث روحا إنسانية جديدة في تعددية الأطراف.

السيد الخليل (الجمهورية العربية السورية): يتوجه وفد بلادي بالشكر للسيدة رئيسة الجمعية العامة على مبادرتها

ومع تصاعد النزاعات في السنوات الأخيرة وعودة المنافسة الجيوسياسية بين القوى العظمى ناهيك عن زيادة التعصب وكره الأجانب والانعزالية في بعض الأماكن بصورة تدعو إلى القلق، اختار البعض اتباع النزعة الانفرادية وتفكيك الاتفاقات والقواعد المتعددة الأطراف. وبات أكثر وضوحاً من ذي قبل أنه ليس بوسع بلد أو حتى مجموعة من البلدان، مهما كانت قوتها، أن تتصدى للتحديات العالمية المترابطة وذات الطابع المعقد بمفردها. وأصبحت الشراكة والتعاون أمرين أكثر أهمية اليوم مما كانت عليه من قبل ونؤكد مرة أخرى أنه لا يوجد منتدى يعول عليه في هذا التعاون أفضل من الأمم المتحدة التي يمكنها من خلال عملياتها ومعاييرها وقواعدها المتعددة الأطراف أن تيسر الجهود المشتركة التي بذلتها جميع البلدان والمنظمات الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة بغية التوصل إلى حلول عملية ومملوكة لها.

ويجب أن نعزز دعمنا لإصلاح الأمم المتحدة، خاصة وأن تعزيز تعددية الأطراف يتطلب تعزيز الأمم المتحدة نفسها. فإصلاح الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية لضمان ملاءمتها وقدرتها على الوفاء بالغرض المنشود منها، وأن يكون لها أثر ملموس في الميدان. وتجب تحويل جميع هذه العبارات والمصطلحات إلى إجراءات ملموسة. وينبغي أن يهدف إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك المناقشات بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، إلى جعل الأمم المتحدة أقرب إلى الناس وأن تركز على تحقيق النتائج وأن يكون لها أثر واضح.

وستواصل إندونيسيا، خلال عضويتها الحالية غير الدائمة في مجلس الأمن، فضلاً عن مشاركتها في محافل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الإقليمية، العمل بلا كلل لإعطاء الأولوية للوقاية والدبلوماسية والحوار السياسي للمساعدة على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وإذ نوطد مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة باستمرار، فإنه يجب علينا جميعاً أداء دورنا في تعزيز تعددية الأطراف حقاً، فضلاً عن الوقاية وتسوية

الاحتلال الإسرائيلي للجلولان السوري المحتل ولغيره من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

كل تلك المعوقات غيبَت السلام الذي نطمح إليه، والتعددية التي ننشدها جميعاً، وعمقت الفجوة بين الشعوب، حيث أن الكثير من شعوبنا ما تزال تدفع دماءها ثمناً للأطماع الاستعمارية والتدخلات والغزو العسكري والحرب الأهلية، وحروب بالأصالة وبالوكالة، وفرض تدابير قسرية اقتصادية لا شرعية أحادية الجانب، وإنشاء تحالفات غير شرعية تدمر بجرائرها وأعمالها العدوانية منجزات تنمية وبنوية كبيرة تحققت للكثير من الدول النامية، بما فيها بلادي الجمهورية العربية السورية.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): لا تشك إندونيسيا أبداً في أنه يمكن التصدي للتحديات العالمية المشتركة من خلال تعددية الأطراف والتمسك بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويعود السبب وراء اختيار الدول الأعضاء ٢٤ نيسان/أبريل يوماً لإحياء ذكرى تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام إلى تلك اللحظة التاريخية التي عقد فيها المؤتمر الآسيوي - الأفريقي في باندونغ قبل سبعة عقود العزم على بناء نظام عالمي يقوم على المساواة في السيادة بين جميع الدول والمساواة والعدالة والحرية والسلام الدائم. ونحن فخورون بأن هذا اليوم يصادف تلك اللحظة التاريخية.

ولا أستطيع أن أفهم السبب وراء الشكوك في مسألة تعددية الأطراف اليوم. فقد ظلت بمثابة شريان حياة للجمعية العامة لعدة سنوات. ويجب أن تظل الأمم المتحدة مثلما كانت المنظمة العالمية الأنسب لتسخير حكمة جميع الدول الأعضاء وتنوعها لضمان قيام الجميع بأدوارهم بصورة مسؤولة حتى تتعمق جذور التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان - وهي الركائز الثلاث للأمم المتحدة التي لا غنى عنها - في كل مكان.

لا سيما تعددية الأطراف، قد أصبح متزايد التعقيد، مما أتاح لنا تطوير سيادة القانون الدولي الذي استطاع أن يضع قواعد للعلاقات بين الدول، وتثني الأطراف عن استخدام القوة وتوفير قواعد واضحة لتتبعها الدول.

وقد أتاحت لنا تعددية الأطراف تطوير عمليات الرفاه والتنمية لجميع الشعوب، والاعتراف بكرامة جميع البشر على قدم المساواة، وتحديد الأهداف الجماعية لكفالة التنمية المستدامة للجميع، كما كان الحال بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية وكما هو الحال الآن في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع ذلك، يجب علينا أن نبقي يقظين وألا نسمح للمصالح الضيقة لبعض القوى التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار وتقويض ما بنيناه بشق الأنفس على مدى العقود السبعة الماضية بأن تضعف نظامنا الدولي. إن التحديات هائلة اليوم، وينبغي في هذا اليوم التذكاري أن نغتنم الفرصة للتفكير في جوهر تعددية الأطراف وهدفها النهائي: تحقيق الاتفاقات عن طريق التفاوض بحسن نية ومن أجل رفاه الجميع.

ونرى أن المواقف الانفرادية والإحجام عن التفاوض تهدد الطرق التي نعالج فيها التحديات العالمية المعقدة مثل تغير المناخ، والملحة مثل تمكين المرأة ونزع السلاح النووي والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، من بين أخرى كثيرة. وفي يوم مثل هذا، علينا أن نلزم أنفسنا بتعزيز تعددية الأطراف. ويجب علينا أن نقول ذلك بصوت عالٍ وواضح، كي نعلن جماعياً، كما فعل بلدي، أنتعددية الأطراف منفعة عامة عالمية.

ولذلك تريد كوستاريكا أن ترى الأمم المتحدة مؤسسة قوية ومتعددة اللغات وأكثر دينامية ذات هيئات أكثر ديمقراطية ومنتديات أكثر جماعية يمكن لجميع الدول فيها أن تدافع عن مصالحها ورفاه شعوبها على قدم المساواة، وحيث البشر هم المحرك ومحور العمل الذي تضطلع به الدول والمنظمة.

النزاعات بالوسائل السلمية بواسطة معالجة أسبابها الجذرية. وإذا فشلنا في هذا المسعى الجماعي، فإنه لا يمكن الخطط المترابطة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة والحفاظ على السلام بصورة كاملة. وإذا أخفقنا في ذلك، فسنكون قد عرّضنا للخطر اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والنظام التجاري المتعدد الأطراف والكثير من الالتزامات الدولية الأخرى. وتؤمن إندونيسيا بتعددية الأطراف لأننا ما فتئنا نؤمن منذ قرون بمبدأ يشكل أسلوب حياتنا المحلية ويمكن ترجمة معناه إلى "لنعمل معاً، كتناف بكتف لأجل الصالح الأعم". وتعني تعددية الأطراف أن نعمل معاً لأجل الصالح الأعم في مواجهة التحديات العالمية.

وأود أن أختتم بياني بتذكير الجميع هنا اليوم بأننا إذا أخفقنا هنا في الأمم المتحدة في الكفاح من أجل تعددية الأطراف، فإننا سنخفق أيضاً في الكفاح من أجل عالم أفضل للبشرية -. وفي ذلك خيبة أمل لأبنائنا وبناتنا.

السيد غييرمت - فرنانديس (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد هذا اليوم الدولي للتعددية والدبلوماسية من أجل السلام ونشكركم، سيدي الرئيسة، على التركيز المحوري على هذا الموضوع خلال فترة رئاستكم.

وتتشاطر كوستاريكا رؤيتكم، سيدي، المتعلقة بتعددية الأطراف بوصفها أداة رئيسية للنهوض بالسلام واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. ويعتبر بلدي القانون الدولي وتعددية الأطراف الفعالة أداتين أساسيتين لتعزيز الديمقراطية والدفاع عن ديمقراطيتنا العزلاء. ولعل كوستاريكا مثال جيد على أهمية تعددية الأطراف، لأنها قررت قبل أكثر من ٧٠ عاماً أن تعهد لتعددية الأطراف بالدفاع عن سيادتها من خلال إلغاء جيشها.

إن النظام المتعدد الأطراف، لا سيما منذ عقد مؤتمر سان فرانسيسكو، ما برح يتيح للدول وسائل لمواصلة الحوار حتى في أصعب لحظات التاريخ. وعلاوة على ذلك، فإن النظام الدولي،

(S/PV.8514). ولكن، للأسف، لم يكن بمقدورنا أن نكرر اتخاذنا لقرار مجلس الأمن ٢١٠٦ (٢٠١٣)، الذي من الواضح أنه ضمن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، لأن إدارة الولايات المتحدة قالت إنها لم تعد تتقيد بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات السابقة. وإذا كانت هذه هي الممارسة العامة، فسيكون لدينا الكثير من المشاكل في نظامنا الدولي. وينطبق الشيء نفسه على الاتفاق النووي مع إيران، أي خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو أيضاً اتفاق ناجح متعدد الأطراف لا تلتزم الولايات المتحدة به. وفي الوقت نفسه، تنتهك روسيا مذكرة بودابست وميثاق الأمم المتحدة بغزو أوكرانيا. وتقوّض روسيا اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتنتهك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وتتجاهل الصين القانون الدولي في بحر الصين الجنوبي وتحرق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في معاملتها للأقليات. لذلك يتعين علينا، كما قالت السيدة باشليه، أن ندفع التيار العكسي إلى الوراء ونعكس هذا الاتجاه.

تدافع ألمانيا عن تعددية الأطراف. ونودّ أن نشكّل تحالفاً قوياً لتعددية الأطراف، وهذا في صميم سياستنا الخارجية. ولذلك التحالف ثلاثة أهداف.

أولاً، يريد التحالف الدفاع عن تعددية الأطراف والحفاظ على المعايير والمؤسسات القائمة عندما تكون تحت الضغط. وينطبق ذلك أيضاً على حقوق الإنسان على وجه الخصوص. ونؤيد ميشيل باشليه في عملها. ونؤيد إدانتها أمس لإعدام ٣٧ رجلاً سعودياً في المملكة العربية السعودية. وندافع عن حرية وسائط الإعلام. وندافع عن حكومة ميانمار الإفراج عن الصحفيين اللذين حققا في الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد طائفة الروهينغا في ميانمار.

والمهمة الثانية للتحالف هو أن نستشرف المستقبل ونردّ على الأسئلة بشأن سبل التعامل بفعالية أكبر مع تحديات المستقبل.

وفي الختام، يؤكد بلدي من جديد التزامه بالدفاع عن القانون الدولي وتعددية الأطراف بوصفهما السبيل الوحيد لمواجهة التحديات العالمية الراهنة، ولضمان إحراز تقدم في الحفاظ على السلم وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة. فلنلتزم اليوم باتباع مسار الحوار والتفاوض بحسن نية وبالاتفاقات القوية.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع اليوم.

فمن المهم للغاية أن ندافع عن تعددية الأطراف. فتعددية الأطراف تمثل التعاون والحلول المشتركة، وهي ضد المنافسة والمواجهة. بيد أن تعددية الأطراف أكثر من مجرد تعاون على هذا النحو - فهناك جماعات إرهابية تتعاون - فالتعاون المتعدد الأطراف يتعلّق بالتعاون على أساس نظام قائم على القواعد. وكما أكّد المتكلمون السابقون، يجب أن يكون أساس تعاوننا دائماً هو ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذين احتفلنا وسنحتفل بالذكرى السنوية لهما. ترى ألمانيا أن الحلول المتعددة الأطراف القائمة على القواعد أفضل وأكثر عدلاً وأكثر استدامة من الحلول الانفرادية.

وأود أن أشير إلى البيان الذي أدليت به، سيدي الرئيس، صباح اليوم والذي ذكرتم فيه بوضوح أن تعددية الأطراف تعزز سيادة الدول؛ ولا تقوّض سيادة الدول. وهذا يكمن في أساس الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي. في الاتحاد الأوروبي، أخذنا الدروس التي تعلمناها من الحرب العالمية الثانية. ونحن نجتمع مواردنا. ونعمل معاً بشكل وثيق لحماية مستقبل شعبنا. ولكن، كما قال آخرون، فهناك للأسف عدد من التهديدات لهذا النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

أمس في مجلس الأمن اتخذنا القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، وهو قرار جديد بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع (انظر

بشأن الأولويات المشتركة؛ وتجربة في مجال الحوكمة العالمية، ولكن دون هيمنة؛ ومكانا تصبح فيه القيم العالمية المتمثلة في المساواة والتسامح والكرامة الإنسانية افتراضات لا يمكن دحضها. لقد خلق جميع الرجال والنساء متساوين في تلك الاستحقاقات. وتظل الأمم المتحدة، بصفقتها المنتدى العالمي الوحيد، هي المحفل الرئيسي لمكافحة أعداء تلك القيم، والمتمثلين في الجهل والمرض والفقر والظلم والتطرف. ومن خلال أوجه النجاح والتحديات المستمرة والانتقادات المتواصلة، أظهرت الأمم المتحدة القدرة على الصمود دون تنازل في عالم يعاني فيه الضعفاء مقهورين مرة أخرى، في حين يفعل فيه الأقوياء ما يحلو لهم.

وتقوم الفلبين بتنسيق وتيسير المسائل المتعددة الأطراف التي تهم شعبها حقاً، وهي الهجرة والتنمية؛ وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ والاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة؛ وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتعزيز التنوع البيولوجي. وقد دأبنا على الدفاع عن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، الذي يركز على حقوق الإنسان والكرامة البسيطة فحسب.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن، أيدت الفلبين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونتعاون على نحو وثيق مع الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب. ولدينا شراكة مع باكستان بشأن اتخاذ قرار في إطار جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بثقافة السلام منذ عام ٢٠٠٤، من بين أمور أخرى.

وفيما يتعلق بالتعاون البحري على الصعيد الإقليمي، وفي حين تدرك الاختلافات ومع عدم المساس أبداً بمصالحها الأساسية، تضطلع الفلبين بالدور التنسيقي للسنتين القادمتين من أجل اعتماد مدونة قواعد سلوك مشتركة في بحر الصين الجنوبي - وهي مدونة لا تعترف بوجود دور حاسم للقوى العظمى من قريب أو بعيد.

وذلك يتعلق في المقام الأول بتغير المناخ، ونؤيد تأييداً شديداً مؤتمر القمة الذي دعا الأمين العام إلى عقده في أيلول/سبتمبر. ونعتقد أنه يتعين النظر إلى الفضاء الإلكتروني والأسلحة الجديدة ذات التكنولوجيا العالية من خلال النظام المتعدد الأطراف، ويتعين علينا أن نجد قواعد مشتركة.

ونقضي الثالثة والأخيرة هي أنه يتعين علينا أن نجعل تعددية الأطراف أكثر فعالية وأكثر تمثيلاً. ونؤيد الأمين العام في إصلاحه الأمم المتحدة. ونؤيد إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً. وعلينا أن نشمل الجهات الفاعلة من غير الدول والمجتمع المدني في ذلك التحالف. يخشى العديد من المواطنين اليوم أن يتخلفوا عن الركب في نظام متعدد الأطراف. ولديهم مخاوف من تنقل نزولي. ولذلك فنحن بحاجة، عند الاقتضاء، إلى إصلاح قواعد اللعبة. فعلياً استكمالها وشرحها بصورة أفضل.

السيد بينياراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تأتي مناقشتنا اليوم في الوقت المناسب، في ظل ازدياد الاتجاه نحو النزعة الانفرادية والهجمات المتزايدة ضد تعددية الأطراف بسبب تحول الواقع السياسي، وتشكيلات السلطة، وتراجع الالتزامات، وتصاعد المصالح الذاتية، والارتباك الحتمي لرد فعل الجمهور في جميع أنحاء العالم. وتؤيد الفلبين دعوة الأمين العام إلى التزام متجدد، وفي السياق الحالي، التزام أقوى، بنظام قائم على القواعد والعودة بقوة إلى تعددية الأطراف التي تعطي صوتاً للأقلية، وتوصي بسعة الصدر في وجه الاستفزازات إلى أن تظهر الحقيقة، وتزن خيارات التطبيق العملي والاستدامة، وتضفي على الإجراءات المتخذة أخيراً مصداقية لا تُمنح عن حق للقرارات الانفرادية، إن لم تكن متهورة في كثير من الأحيان.

وباعتبار الفلبين أحد الأعضاء الخمسين المؤسسين للأمم المتحدة، فإنها تشجع بقوة العملية المتعددة الأطراف. وفي الأمم المتحدة، أصبح أخيراً لدى مجتمع الدول منبر للحديث قبل القتال، أو الخضوع دون التعبير عن الرأي، أو معالجة الخلافات والعمل

الأول/ديسمبر باعتباره اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، إنجازا بارزا في هذا الصدد. وتأمل أرمينيا أن يصبح هذا اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام بمثابة منبر هام آخر للنهوض بالتعاون الدولي من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان على مستويات متعددة.

إن المؤسسات المتعددة الأطراف توفر منابر يمكن فيها للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني التحاور والاتفاق على حلول للمشاكل العالمية التي لا يمكن لأية دولة بمفردها أن تجد لها حلا. وبشكل جماعي، علينا أن نفعل المزيد من أجل عكس مسار الاتجاهات المقلقة المتمثلة في تراجع الالتزام بتعددية الأطراف والتصدي للتحديات المعقدة التي تواجه العالم بطريقة تعاونية وسلمية وتفاوضية. وعند التصدي للتحديات التي تواجه تعددية الأطراف، من المهم تسليط الضوء على الأهمية المحورية للتعاون الوثيق فيما بين الترتيبات الإقليمية، والمنابر والأشكال، مع تجنب ازدواجية في العمل.

وأرمينيا عازمة في التزامها بالإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف لمنع الاستبعاد والكرهية والتطرف، وحماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

السيد بيلدغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة وعلى التزامكم الشخصي الحازم بتعزيز تعددية الأطراف وجعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع.

تؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. لقد كانت لاتفيا، ولا تزال، مؤيدا قويا لتعددية الأطراف. وفي عالم مترابط ومعوم، لا يمكننا معالجة المشاكل العالمية وحلها إلا من خلال الوسائل المتعددة الأطراف، بما في ذلك الحوار

إن الأمم المتحدة جماعة تعاونية من دول ذات سيادة. إنها ليست، ولن تكون أبدا، جماعة سيادية تسيطر عليها حفنة من دول كبرى، يعيش معظمها على مجدها السابق. ولا يمكن أن يكون هناك نظام عالمي آخر غير النظام القائم على نحو يجعل الأمم المتحدة وصية عليه. فأي نوع آخر يستبدل معنى النظام بجوهر القمع. ونعتقد أن الأمم المتحدة لا تزال هي المنظمة العالمية الأساسية.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بالدور الأساسي لتعددية الأطراف والدبلوماسية في تعزيز خطة السلام والأمن والتنمية المستدامة. فتعددية الأطراف توفر سبلا هامة لتحديد مجالات الاتفاق المحتملة وتوسيع نطاقها من خلال بذل جهود جماعية ومنسقة بغية استعادة الثقة في البشرية، والحريات الأساسية، وحقوق الإنسان، والتعاون الدولي.

وإذ نحتفل للمرة الأولى باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، فإن الشعب الأرميني، في أرمينيا وفي جميع أنحاء العالم، يحتفل ويكرم ضحايا الإبادة الجماعية للأرمن. إن يوم ٢٤ نيسان/أبريل يحمل معنى خاصا بالنسبة للشعب الأرميني. فهو يمثل إحدى أحلك الصفحات في تاريخ البشرية في القرن العشرين، حينما واجه شعبنا قبل ١٠٤ عاما أبشع جريمة - جريمة الإبادة الجماعية. وتلك الإبادة الجماعية هي تذكير صارخ بالمدى الذي يمكن أن تنحط إليه البشرية في غياب المؤسسات القوية المتعددة الأطراف وفي مواجهة أزمة النظام الدولي.

وتتحمل أرمينيا اليوم واجبا خاصا يتمثل في تعزيز خطة حقوق الإنسان، ولا سيما منع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والفظائع الجماعية. وعلى هذا النحو، كنا في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى منع ومكافحة جرائم الكراهية القائمة على الهوية، بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعية. وقد كان اعتماد القرار ٣٢٣/٦٩، عام ٢٠١٥، الذي حدد يوم ٩ كانون

القائم على القواعد، وهو ما يتسم بأهمية خاصة عندما تواجه القواعد الدولية تحديات.

إن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الوحيدة العالمية حقا، يجب أن تكون قادرة على التصدي بفعالية للقضايا العالمية الخطيرة والنزاعات التي نواجهها، متمثلة في الأزمات الإنسانية وخطر الإرهاب وتغير المناخ وعدم المساواة والفقر، على سبيل المثال لا الحصر. وبأبي الأفراد وحاجتهم إلى السلام والحياة الكريمة في صميم كل تلك التحديات. ويجب أن تتمكن من تلبية تلك الاحتياجات كدول وكأهم متحدة.

وتؤمن لاتفيا إيماننا راسخا بأن تعددية الأطراف يمكن أن تقود التغيير الإيجابي للأجيال المقبلة. نعم، يمكن أن تكون الدبلوماسية المتعددة الأطراف صعبة. ولكن حتى مع اختلاف وجهات النظر بين الدول الأعضاء، فقد تم التوصل إلى اتفاقات عالمية مهمة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وذلك إقراراً بالحاجة الملحة للعمل الآن لصالح جميع الناس وكوكب الأرض. بيد أنه من منطلق الحرص على مصداقية النظام المتعدد الأطراف، يجب علينا جميعا أن نضمن نجاح تلك البرامج من خلال اتخاذ إجراءات وتنفيذها - ليس بمجرد اختيار العبارات المناسبة، ولكن باتخاذ إجراءات عملية. وعلينا أن نمارس ما نعظ به.

ويتمثل التحدي الآخر لمصداقية وفعالية النظام في أنه غالبا ما يتم إنفاق الموارد على إدارة الأزمات والاستجابة لها، بدلاً من منعها. لقد شهد العالم تقاعس الأمم المتحدة حينما لم يستطع أعضاؤها الاتفاق على استجابة جماعية أو عمل جماعي. وتعتقد لاتفيا أن اتخاذ إجراء مبكر من جانب المنظمة أمر بالغ الأهمية في الحالات المثيرة للقلق، وأن منع نشوب النزاعات جدير بأن يكون في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة. وترغب لاتفيا أيضا أن ترى الأمم المتحدة وقد أصبحت أكثر فعالية وشفافية ومرونة، بحيث يمكنها تقديم مساعدة إيجابية وحقيقية للناس

والتعاون الدولي. ويبين التاريخ أن وجود نظام دولي متعدد الأطراف قوي وشامل وقائم على القواعد أمر ضروري لصون السلم والأمن العالميين. ومن مسؤوليتنا المشتركة الدفاع عنه وتعزيزه.

وتشكل الأمم المتحدة، وستظل، المحفل الرئيسي لتعددية الأطراف والنظام العالمي القائم على القواعد. وهذا هو المكان الذي ينبغي لجميع الدول أن تجتمع فيه معا بحسن نية لتحمل مسؤوليتها المشتركة في تحقيق السلام والأمن، والنهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، والتعاون من أجل مستقبل أفضل.

وما برحت لاتفيا، منذ استعادة استقلالها ومنذ انضمامها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٩١، داعما قويا للقانون الدولي ومروجا لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ونحن مقتنعون بأن تلك المبادئ أساسية للحفاظ على النظام الدولي القائم على القدرة على التنبؤ والاستقرار والأمن لجميع الدول. ويجب أن تستند العلاقات بين الدول حصرا إلى القانون والحوار وليس القوة والإكراه. ويجب أن تحترم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة السلامة الإقليمية والسيادة، على النحو المنصوص عليه في مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وستواصل لاتفيا الدفاع عن هذه المبادئ الأساسية.

وقد كان تطوير القانون الدولي وتعزيزه، بما في ذلك من خلال اعتماد العديد من المعاهدات الهامة المتعددة الأطراف، أحد إنجازات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تشكل معاهدة تجارة الأسلحة، التي ترأسها لاتفيا حالياً، مثالا على الاستجابة الشاملة والموحدة للتحديات القائمة - وهي في هذه الحالة التأثير السليبي لتجارة الأسلحة التقليدية. كما تقدر لاتفيا أيضا تقدير عمل المنظمات الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فهي تيسر الشفافية والمساءلة والنظام

”نحن شعوب“ أكثر من مجرد كلمات، فإنه يجب كفالة الحقوق الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب. ومن الواضح أن ملايين لا تحصى من البشر، بما في ذلك سكان جامو وكشمير المحتلتين والشعب الفلسطيني، لا يزالون محرومين من الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولا يشكل ذلك استهزاء بالعدالة فحسب، بل إنه أيضا انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، نشهد أيضا ميلا متزايدا من جانب البعض إلى تقويض قواعد القانون الدولي الراسخة، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول وحظر استخدام القوة. وفي بعض الأحيان، يجري التماس سند قانوني لهذه الأعمال غير المشروعة من الميثاق نفسه. إن مبادئ الميثاق لا ينبغي أن تصبح أدوات في أيدي حفنة من الأقوياء بما يناسب مصالحهم. فهي تمثل معيارا أساسيا للدول الأعضاء لتعديل سلوكها على الساحة الدولية. ويجب على المجتمع الدولي الوقوف صفا واحدا ضد أي محاولات لتقويض قدسية الميثاق أو لإعادة تفسير أحكامه الأساسية للسعي إلى تحقيق أهداف ضيقة تخدم المصالح الذاتية لمن يقومون بذلك.

ثالثا، في سياق ضمان الكرامة الإنسانية عن طريق توفير الاحتياجات الاقتصادية الأساسية، يوفر الحق في التنمية حلقة ربط أساسية بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة. كما أنه يوفر طريقا قصيرا لتحقيق جدول الأعمال العالمي الطموح الذي حددته أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من تعميم الحق في التنمية باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان. ففي نهاية المطاف، تولد الضوابط الاقتصادية الحرمان الذي يُترجم إلى شعور بخيبة الأمل في المؤسسات المتعددة الأطراف.

رابعا، يجب ألا تكون التسوية السلمية للمنازعات في مرتبة ثانوية بعد الفصل السابع من الميثاق. ولن تتحقق طفرة في الجهود الدبلوماسية من أجل السلام إلا إذا وُضعت المجموعة

على أرض الواقع. ونؤيد تأييدا كاملا خطة الإصلاح الجارية التي أطلقها الأمين العام.

في الختام، نعتقد لاتفيا أن الاجتماعات الرفيعة المستوى المقبلة في أيلول/سبتمبر، فضلا عن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام المقبل، ستتيح فرصا ممتازة لإعادة تنشيط النظام المتعدد الأطراف وتعزيز المشاركة الكاملة للشباب في تلك العملية. ولاتفيا مستعدة للقيام بدورها.

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إذ نحتفل باليوم الدولي الأول لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، لا تمثل هذه المناسبة الهامة تأكيداً على زيادة التزامنا بنظام متعدد الأطراف قائم على القواعد فحسب، بل تتيح لنا أيضاً فرصة لإعادة الالتزام بالأمم المتحدة، هذا التجسيد الأمثل لذلك النظام. فقد تأسست الأمم المتحدة على إيمان لا يتزعزع بأنه يمكن تحويل العداوة والخلاف إلى روح تعاون من أجل الصالح المشترك للبشرية. ومع ذلك، وبينما نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، فإن هذه الثقة بالنفس تتراجع، مُفسحة المجال للشك بشكل متزايد.

ففي العديد من أنحاء العالم، يجد مزيج من الضوابط الاقتصادية والمشاعر القومية ضالته في خطاب شعبي يسعى إلى تحويل الإحساس الواسع النطاق بالاستياء والإحباط إلى رفض للنظام الدولي. وفي عالمنا المترابط بشكل متزايد، يشكل التعاون الدولي، الذي تدعمه القيم الأساسية للاحترام المتبادل والتسامح، أمراً حتمياً. فالتحديات العالمية تتطلب، قبل كل شيء، استجابات عالمية. والبديل الوحيد للنظام العالمي القائم على القواعد هو الفوضى العالمية، وهو ما يمكن أن تقودنا إليه النزعة الأحادية. وأود أن أ طرح خمس نقاط موجزة.

أولاً، إن ميثاق الأمم المتحدة ليس مجرد أداة للحماية من أهوال الحرب؛ بل إنه أيضاً أداة لمنح الأمل في مواجهة ما ينطوي عليه الظلم والقهر من حرمان. وإذا كانت أولوية

ولم تكن تلك الإنجازات لتحقيق من دون التجارة والدبلوماسية والتعاون من جانب شركائنا. ويجب على المجتمع العالمي أن ينتبه لأنه من دون تعددية الأطراف ومن دون التعاون، سيصبح الناس أكثر فقراً وستنحدر الاقتصاديات وسيقلص رأس المال. وستعرض القدرة على تحقيق الأهداف الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠ لخطر شديد. وستدعم تلك الإخفاقات، بدورها، الأيديولوجيات الخطيرة للإرهاب، مما يؤدي إلى تفاقم النزاعات الإقليمية.

لأن كمبوديا قد ازدهرت نتيجة للعملة، فإنها تؤمن بأهمية التعاون الدولي القائم على القواعد. وفي ظل هذه الخلفية، تعتقد حكومة كمبوديا الملكية اعتقاداً راسخاً بأنه لا ينبغي إعاقه التجارة العالمية من خلال فرض جزاءات من جانب واحد من أجل تحقيق أهداف سياسية. والواقع أنه ينبغي تجنب الجزاءات الانفرادية وغيرها من التدابير القسرية، لأنها تنتهك القانون الدولي وتقوض حقوق الإنسان، وتتعارض مباشرة مع الدبلوماسية والتعاون المتعدد الأطراف.

وعلى العكس من ذلك، يتعين تحسين ممارسات التجارة والاستثمار من خلال منح معاملة تفضيلية للبلدان النامية. وينبغي دعم تبادل المعلومات والتقنيات. وعلاوة على ذلك، من الضروري تعزيز الاستقرار وتنويع القطاع المالي، وبالتالي، تشجيع الابتكار وتعزيز دور وديناميكية القطاع الخاص لتلبية الاحتياجات المالية لتحقيق الطبيعة الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠.

ويتعين أن تركز الجهود العالمية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وتجنب الصراع بأي ثمن من خلال التعاون والدبلوماسية. وتلك الجهود ضرورية لتعزيز السلام والأمن، مع تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، الأمر الذي يمكن أن يساهم بعد ذلك في إقامة علاقات ودية بين الأمم، تمثيلاً مع الركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة.

الكاملة من التدابير المبينة في الفصل السادس من الميثاق في صميم الهيكل العالمي للسلام والأمن.

أخيراً، إذا أُريد للأمم المتحدة أن تظل ودية لميثاقها، يجب أن تتحلى بصورة كلية بالروح الديمقراطية لعصرنا وأن تكون ممثلة لتطلعات جميع الدول الأعضاء - الصغيرة والمتوسطة والكبيرة منها.

إن لدينا مصلحة مشتركة في إنهاء النزاعات وتعزيز السلام ومكافحة الإرهاب وتوطيد الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان والتغلب على تحديات تغير المناخ. ولا يمكننا تحقيق تلك الأهداف وإنشاء نظام عالمي جديد سلمي ومزدهر إلا من خلال الأمم المتحدة والالتزام الصارم بمبادئ الميثاق.

السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): إن الأمم المتحدة هي المنظمة الأكثر تمثيلاً. فهي تبني فضائل التعاون المتعدد الأطراف كوسيلة لمعالجة بعض من أصعب مشاكل القرن الحادي والعشرين. في الواقع، يمكن للمجتمع العالمي، من خلال العمل معاً، تحقيق نتائج حاسمة تعود بالنفع على الجميع. وقد شهدنا نتائج ملموسة وعدة نجاحات لعملائنا معاً، ولا سيما اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وتسلط خطة عام ٢٠٣٠ الضوء بوضوح على القوة الكبيرة للدبلوماسية في السعي لتحقيق هدف مشترك من أجل الصالح العام. ولكن عندما تنحو البلدان لاتباع سياسات حمائية وتملكها النزعة الانفرادية، فإن ذلك لا يؤدي إلا إلى إلحاق الضرر بمصالح المجتمع العالمي بأسره. لقد حققت التجارة والاستثمارات ازدهاراً في البلدان الكبيرة والصغيرة. وحققت كمبوديا، من جانبها، السلام والاستقرار وتمتعت بتنمية سريعة حيث سجلت نمواً اقتصادياً مرتفعاً بمعدل ٧ في المائة سنوياً على مدى العقدين الماضيين.

وتنص ديباجة الميثاق بوضوح على ضرورة أن تتحلى شعوب الأمم المتحدة بالتسامح وتعيش معا في سلام وحسن جوار. وعليها الاتحاد من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وأن تعمل معاً من أجل تحقيق المصالح المشتركة، وتحديداً من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. ولن يكون المجتمع العالمي قادراً على مواجهة أصعب تحديات اليوم، إلا من خلال العمل المتضامن.

في الختام، تود كمبوديا أن تؤكد من جديد التزامها الثابت بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويعتقد وفد بلدي اعتقاداً راسخاً أنه، من خلال التزام جميع أعضاء الأمم المتحدة وتعهدهم المتجدد باحترام وتعزيز أهداف ومبادئ الميثاق، سينجح المجتمع العالمي في النهوض بالسلام والتنمية وتحقيق التقدم للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين الباقين في هذا الاجتماع التذكاري بعد ظهر اليوم عند الساعة ١٥/٠٠ هنا في القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.